



جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

دور الوقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي

دراسة حالة في مركز الضرائب - تلمسان -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

تحت إشراف :

د. عبد الرحيم نادية

إعداد الطلبة :

بوداود يحياوي

بن مداح عماد الدين

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر - ب-	عبد الباقي حياة
مشرفا	أستاذ محاضر - أ-	عبد الرحيم نادية
مناقشا	أستاذ مساعد - ب-	بلمشري بشرى

السنة الجامعية : 2023 - 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

نحمد الله و نشكره إذ وفقنا في عملنا هذا على خير ونسأله عز وجل أن ينفعنا وينفع كل من يقرأه

لايسعنا و نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى الأستاذة المشرفة (د. عبد الرحيم نادية) الذي تابعت هذا العمل و أفادتنا بعلمها و آرائها القيمة و نصائحها السديدة

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأساتذة الكرام لكلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

و نشكر كل الزملاء و الأصدقاء على المساعدة سواء من بعيد أو قريب لإنجاز هذه المذكرة .

إهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي لمن قال في شأنهما الله عز و جل

" وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

إلى منبع الحنان و عطر الأمانى ، الإنسانية التي ربنتني في صغري ، و سهرت
لأجلي إلى أعلى من عرفها قلبي ، بكل الحب أهديتها كلمة شكر أمي حفظها الله
إلى من أثار دربي و كان نعم الناصح و غرس بداخلي حب الاجتهاد أبي الغالي
أطال الله في عمره

و إلى أخواني و جميع الأهل و الأقارب و جميع الأصدقاء و الزملاء كل باسمه

بن مداح عماد الدين

إهداء

إلى أبي من تعب وتفانى في تربيته

إلى والدتي أطال الله في عمرها

و إلى الزوجة الفاضلة و أبنائي : عبد القادر منصف و محمد

إلى إخوتي وإخواتي و جميع الأهل و الأقارب و جميع الأصدقاء

بوداود يحيوي

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي بصفتها وسيلة ردع قبلي و بعدي ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي ، ثم أجرينا دراسة تطبيقية ميدانية بمركز الضرائب لولاية تلمسان ، تطرقنا خلالها إلى ثلاثة ملفات جبائية (ثلاثة حالات مختلفة) .

و من أهم النتائج المتوصل إليها هي أن للرقابة الجبائية في الجزائر دور في تحقيق إيرادات مالية هامة و معتبرة لخزينة الدولة بفضل الحقوق المستردة .

الكلمات المفتاحية :

الرقابة، الرقابة الجبائية، الضرائب، التحصيل الضريبي

Summary :

This study aims to highlight the role played by tax audit in increasing tax collection, serving as both a preventive and corrective measure, where we relied on the descriptive approach and then conducted an applied field study of the tax center of the state of Tlemcen, during which we touched on three fiscal files (three different cases).

One of the most important findings is that tax audit in Algeria plays a role in achieving significant and considerable financial revenues for the state treasury through recovered rights. However, attention should be paid to enhancing its effectiveness by combating corruption and negligence on the one hand and activating incentivization methods on the other hand.

Key words :

Control, Tax control, taxes , tax collection

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

الصفحة	العنوان
III	الإهداء 1
IV	الإهداء 2
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
(أ- هـ)	مقدمة
الفصل الأول : الرقابة الجبائية	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية
7	المطلب الأول : مفهوم ، أهداف ، مبادئ و أسباب اجراء الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني : الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية
17	المطلب الثالث : أشكال الرقابة الجبائية
19	المطلب الرابع : دور الرقابة الجبائية في منع الغش و التهرب الضريبي
23	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
23	المطلب الأول : مفهوم التحصيل الضريبي
24	المطلب الثاني : الوعاء الضريبي
26	المطلب الثالث : طرق و اجراءات التحصيل الضريبي
29	المطلب الرابع : دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي
31	المبحث الثالث : الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع
31	المطلب الأول : الدراسات الكيفية (دراسة حالة)
35	المطلب الثاني : الدراسات الكمية (استبائية)
37	المطلب الثالث : أوجه التشابه و الإختلاف و مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة
39	خلاصة الفصل
الفصل التطبيقي : دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تلمسان	

قائمة المحتويات

41	تمهيد
42	المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب - تلمسان -
42	المطلب الأول : نشأة و تعريف بمركز الضرائب لولاية تلمسان
43	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تلمسان
47	المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب لولاية تلمسان
48	المبحث الثاني : الدراسات الميدانية
49	المطلب الأول : عرض الحالة الأولى
57	المطلب الثاني : عرض الحالة الثانية
64	المطلب الثالث : عرض الحالة الثالثة
73	المبحث الثالث : الملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات
73	المطلب الأول : كيفية إختيار الحالات من طرف مركز الضرائب
74	المطلب الثاني : أهم الملاحظات في الدراسات الميدانية
75	المطلب الثالث : التوصيات و الإستنتاجات
84	المصادر و المراجع
90	الفهرس

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
20	الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي	الجدول (1-1)
51	الجرد الفعلي للمخزون	الجدول (2-2)
52	البطاقة الفنية لصناعة الآلات	الجدول (3-2)
52	توزيع الآلات المتباينة على السنوات	الجدول (4-2)
52	تحديد رقم الأعمال الجديد	الجدول (5-2)
53	الرسم على النشاط المهني	الجدول (6-2)

قائمة المحتويات

53	الرسم على القيمة المضافة	الجدول (7-2)
54	الضريبة على أرباح الشركات	الجدول (8-2)
55	حساب الضريبة على أرباح الشركات	الجدول (9-2)
55	تحديد الدخل الموزع	الجدول (10-2)
56	الضريبة على الدخل الإجمالي/الإقتطاع من المصدر	الجدول (11-2)
59	الجرد الفعلي للمخزون	الجدول (12-2)
60	توزيع الإستهلاك	الجدول (13-2)
60	عدد الإطارات المخفية	الجدول (14-2)
61	الزيادة في رقم الأعمال	الجدول (15-2)
61	الرسم على النشاط المهني	الجدول (16-2)
62	الرسم على القيمة المضافة	الجدول (17-2)
63	الضريبة على أرباح الشركات	الجدول (18-2)
63	الضريبة على الدخل الإجمالي /الإقتطاع من المصدر	الجدول (19-2)
67	نفقات التنقل و الإستقبال	الجدول (20-2)
67	مراقبة المشتريات	الجدول (21-2)
68	مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2017	الجدول (22-2)
68	مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2018	الجدول (23-2)
69	مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2019	الجدول (24-2)
69	مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2020	الجدول (25-2)
70	الرسم على النشاط المهني TAP	الجدول (26-2)
70	الرسم على القيمة المضافة TVA	الجدول (27-2)
71	الرسم على القيمة المضافة TVA (على المشتريات) (الجدول (28-2)
71	الدخل المعترف به	الجدول (29-2)
72	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	الجدول (30-2)
72	إسترجاع الحقوق و العقوبات	الجدول (31-2)

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
12	الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث و المراجعات	الشكل (1-1)
13	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية الفرعية للعمليات الجبائية	الشكل (2-1)
15	الهيكل التنظيمي مديرية كبريات المؤسسات	الشكل (3-1)
16	الهيكل التنظيمي مركز الضرائب	الشكل (4-1)
43	الهيكل التنظيمي مركز الضرائب لولاية تلمسان	الشكل (5-2)

مقدمة

مقدمة :

نظرا لزيادة الافراد داخل المجتمعات وزيادة حاجاتهم ومتطلباتهم ،كان لابد على الدول والحكومات من البحث عن مصادر دائمة لتمويل مشاريعها ونفقاتها العامة.

لذا تعد الضرائب من أهم هذه المصادر لتغذية الخزينة العامة من أجل استعمالها في تلبية حاجات الأفراد. الذين هم بدورهم يعتبرون مصدرا مهما لهذه الضريبة حيث يقول آدم سميت " يجب أن يساهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي نسب الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة " ¹

وبما ان النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي المكلف بالضريبة يقوم بحساب الضريبة و التصريح بها للإدارة الجبائية بنفسه . ينتج عن هذا الأمر آثار ومخاطر ومخالفات عمدية أو غير متعمدة تؤثر بشكل مباشر على المداخل الجبائية للدولة و بالتالي تؤثر على الإنفاق العام .

وللحفاظ على هذه المداخل يتم الإعتماد أساسا على الرقابة الجبائية التي تعتبر وسيلة وقائية ردعية تتمثل في مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تسعى إلى تنظيم و توجيه المكلفين بالضريبة وكذا مراقبة التصريحات ومتابعة الأخطاء والنقائص التي من شأنها إرجاع الحقوق المخفية .

وبالتالي عدم ترك المجال لكل أشكال التهرب والغش الضريبي.

أولا : إشكالية الدراسة

- من خلال ما تقدم يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية :
- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي ؟
 - انطلاقا من الاشكالية اعلاه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :
 - كيف تساهم الرقابة الجبائية في الحفاظ على الأوعية الجبائية؟
 - كيف تساهم الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي ؟

¹ آدم سميت ، ثروة الأمم ، المجلد الخامس ، الفصل الثاني ، الجزء الثاني (2-5) ، الفقرة 3 ص825

ثانيا : فرضيات الدراسة

- تساهم الرقابة الجبائية في تعزيز مصداقية التصريحات الجبائية لأنها تشكل أداة لفرض الإلتزام الجبائي.(مسبقا أي وجودها يقلل من احتمال حدوث الأخطاء و التجاوزات)
- تساهم الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي من خلال كشف حالات الغش و التهرب الجبائين.(الرقابة البعدية)

ثالثا : أهداف الدراسة

من بين أهم أهداف البحث نجد:

- إبراز دور الرقابة الجبائية في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين بالضريبة.
- التعرف على دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي .

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

إن الدوافع الرئيسية التي أدت إلى اختيار البحث هي:

1- اسباب موضوعية :

- يعد موضوع تدني الحصيلة الجبائية في الجزائر مقارنة مع الأوعية أو الأسس الخاضعة من المواضيع الأساسية التي يجب تداركها و معالجتها نظرا لتأثيرها السلبي الكبير على العدالة الضريبية من جهة وعلى وتيرة التنمية من جهة أخرى .
- كما يعد موضوع التهرب والغش الضريبي ظاهرة واسعة الإنتشار لدى المجتمع الجزائري فعلى الإدارة الجبائية البحث عن أساليب جديدة للحد منها.
- الطرق الملتوية التي يستعملها المكلف بالضريبة وخصوصا المكلفين التابعين للنظام التصريحي مما يجعل الرقابة الجبائية الوسيلة الوحيدة للردع .

2- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع والميول الى الجباية .
- تلاؤم الموضوع مع التخصص.

خامسا : أهمية الدراسة

مقدمة :

تكمّن أهمية البحث في معرفة الدور الذي تؤديه الرقابة الجبائية في الحفاظ على مداخيل الدولة من خلال محاربة ظاهرتي التهرب والغش الجبائيين وتفعيل تحصيل المستحقات الجبائية على المكلفين بالضريبة. مما يمكن الإدارة الجبائية من استرجاع مبالغ ضريبية هامة من جهة وزيادة مستوى الإلتزام بأحكام التشريع الضريبي و الإمتثال له من طرف المكلفين من جهة اخرى .

سادسا : منهج الدراسة

إنتهجنا في بحثنا المنهج الوصفي و ذلك باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي ثم قمنا بالدراسة التطبيقية للبحث والمتمثلة في دراسة عدة حالات في مركز الضرائب بولاية تلمسان .

سابعا : صعوبات الدراسة

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نجد:

- عدم استقرار القوانين الجبائية في الجزائر وكثرة التعديلات الواردة في قوانين المالية.
- ضيق وقت ومدة التريص .
- لجوء الإدارة الجبائية إلى كتمان بعض المعطيات الخاصة بالمؤسسات محل الدراسة .

ثامنا : حدود الدراسة

للبحث حدود مكانية كما له حدود زمنية تتمثل في :

الحدود المكانية : تمت دراستنا لهذا البحث في مركز الضرائب لولاية تلمسان

الحدود الزمنية : الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2022

تاسعا : هيكل الدراسة

قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة

مقدمة :

الفصل الأول: تحت عنوان الرقابة الجبائية ، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية الرقابة الجبائية ، أما المبحث الثاني تم تخصيصه لمفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

الفصل الثاني : يتمثل في الدراسة الميدانية، حيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تم فيه تقديم بمركز الضرائب لولاية تلمسان ، أما المبحث الثاني تضمن الدراسات الميدانية ، وفي المبحث الثالث تم تخصيصه للملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات .

الفصل الأول :

الرقابة الجبائية

تمهيد :

تعد الجباية من أبرز مصادر الإيرادات العامة لأغلب الدول ، و يكون ذلك من خلال فرض مجموعة من الضرائب والرسوم ، ونظرا لعدة أسباب فإن العديد من المكلفين يتهربون من دفع التزاماتهم الجبائية ، و لمحاربة مثل هذه الظاهرة أو الحد منها أنشأ المشرع الجزائري مجموعة من الأدوات القانونية تتمثل في الإجراءات و الوسائل التي يعتمد عليها الأعوان الرقابيون في القيام بالعملية الرقابية .

كما تسعى الإدارة الضريبية لتحصيل الضرائب ، و المحافظة على حقوق خزينة الدولة .
وقصد التعريف أكثر بهذه العملية ألا وهي الرقابة الجبائية سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بها ، التعرف على الرقابة الجبائية و أهدافها ، وأشكالها ، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الرقابة في تفعيل التحصيل الضريبي.

المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي ، بحيث يمنح للمكلف الحرية في تحديد وضعيته الجبائية من خلال المعلومات المتضمنة في تصريحه ، و للإدارة الجبائية الحق في إجراء الرقابة و التأكد من صدق التصريحات و معاينة الأخطاء ، الى جانب استرجاع الحقوق المتهرب منها و هو ما يعود بإيرادات اضافية للخرينة .

المطلب الأول : مفهوم ، أهداف ، مبادئ و أسباب إجراء الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أداة أساسية لإدارة الضرائب في التطبيق الميداني للإجراءات و القوانين الجبائية من خلال عملية التحقق من مدى صحة المعلومات الواردة في التصريحات الضريبية و تحديد الضرائب المستحقة على المكلفين ، لتحقيق زيادة في الإيرادات لخرينة الدولة و كذا الحد من التهرب و الغش الضريبي .

الفرع الأول : مفهوم الرقابة الجبائية

لقد عالج الباحثون والإقتصاديون مفهوم الرقابة الجبائية كما أن لها مفاهيم عديدة تختلف من باحث لآخر، نذكر منها :

عرفها سليمان عتيرة في مذكرته : على انها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها ، سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين وذلك بغرض التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية¹

كما عرفها الباحث ولهي بوعلام : على أنها هي تشخيص لمحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القانون الجبائي و التحقق من هذا المحتوى مع الاثباتات و التصريحات المقدمة²

¹ سليمان عتيرة ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2012، ص81 .

² ولهي بوعلام ، نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الأزمة المالية - حالة الجزائر ، مداخلة في الملتقى الدولي المرسوم ب: الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات

أما بن عمارة منصور عرفها في كتابه : على انها هي مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة و مقارنتها بالمحاسبة¹

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا ايضاح مفهوم الرقابة الجبائية بالمعنى العام :

الرقابة الجبائية هي مجموعة من العمليات التي تقوم بها ادارة الضرائب لضبط التصريحات الجبائية للمكلفين و التأكد من صحة و مصداقية المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية .

الفرع الثاني : أهداف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية عدة أهداف قد تكون قانونية ، ادارية ، اقتصادية ، اجتماعية ، يمكن اجمالها على النحو التالي²:

- **الهدف القانوني** : ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة ، وبناءا على ذلك تقوم هذه الرقابة على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين على ارتكاب أية مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم المالية .
- **الهدف الاداري** : تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا بالنسبة لادارة الضريبة على أساس المعلومات التي تقدمها والتي بدورها تساهم في زيادة المردودية من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والحصائيات ، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الاجراءات التصحيحية ، كما تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه الى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها .
- **الهدف الاقتصادي** : تسعى الرقابة الجبائية الى المحافظة على الأموال العمومية من التهرب الضريبي وحمايتها وبالتالي انعاش الاقتصاد الوطني .
- **الهدف الاجتماعي** : تهدف الرقابة الجبائية على المستوى الاجتماعي لمنع ومكافحة انحرافات المكلف بها مثل التلاعب أو الاهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته ، وذلك بغرض تكريس مبدأ المساواة بين المكلفين .

¹ بن عمارة منصور ، اجراءات الرقابة المحاسبية و الجبائية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 13 .

² منى مقلاتي ، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي ، مداخلة في الملتقى الوطني المرسوم بـ: " الرقابة الجبائية في- الجزائر - " ، المنعقد بجامعة قالمة ، يومي 28-29 أكتوبر 2015 ، ص 3.

الفرع الثالث : أسباب اجراء الرقابة الجبائية و مبادئها

تتمثل أسباب الرقابة الجبائية ومبادئها فيما يلي:

أولاً: أسباب إجراء الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي يقوم بمراقبة تصريحات المكلفين و الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية، ونلخصها فيما يلي :¹

- حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله

بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية تسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة ما لم يثبت العكس، كالتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات كالتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة .

- محاربة التهرب الضريبي:

يسعى بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب من دفعها عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة ، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها كصعوبة قياسها، لذلك دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي .

ثانياً: مبادئ الرقابة الجبائية

و لكي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لابد من توفر المبادئ الأساسية لها و المتمثلة في :²

¹ ايت بلقاسم ، اليات و اجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر و دورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة

البويرة 2013-2014 ص 32

² المرجع السابق ، ص 33

- إقامة نظام ضريبي محكم :

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي ، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال و هذا من خلال :

- تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب .
- تحقيق العدالة الضريبية ، أي أن تكون المعاملة الضريبية متساوية بين المكلفين بالضريبة.

- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية :

إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة ، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية ، إضافة إلى إجراء تربيصات لموظفي وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي ، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيدا لدى الموظفين ، إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة ، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم كتوفير الخدمات اللازمة لهم .

المطلب الثاني : الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية

لضمان نجاح عمليات الرقابة الجبائية ، يتطلب الأمر وجود هياكل و أجهزة ادارية مؤهلة لأداء مهمتها بفعالية ، و تتمثل هذه الهيئات كما يلي :

الفرع الأول: الاجهزة المختصة حاليا بالرقابة الجبائية :

هناك عدة أجهزة مختصة حديثا في الرقابة الجبائية نذكر منها :

أولاً : مديرية البحث و المراجعات

تعتبر مديرية البحث و المراجعات أعلى الهيئات الجبائية للرقابة الجبائية على المستوى الوطني ، بحيث تسهر على ضمان استمرارية و تنفيذ اجراءات الرقابة الجبائية في جميع التراب الوطني .¹

حيث تقوم ب المهام التالية :²

- القيادة و المتابعة
- مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين من خلال مستوى المعيشة و الممتلكات
- تطبيق حق التحقيق و التفتيش في اطار محاربة الغش الجبائي
- انجاز و تدقيق محاسبة المؤسسات الخارجة عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات

وهي مقسمة إلى المديرية الفرعية التالية :³

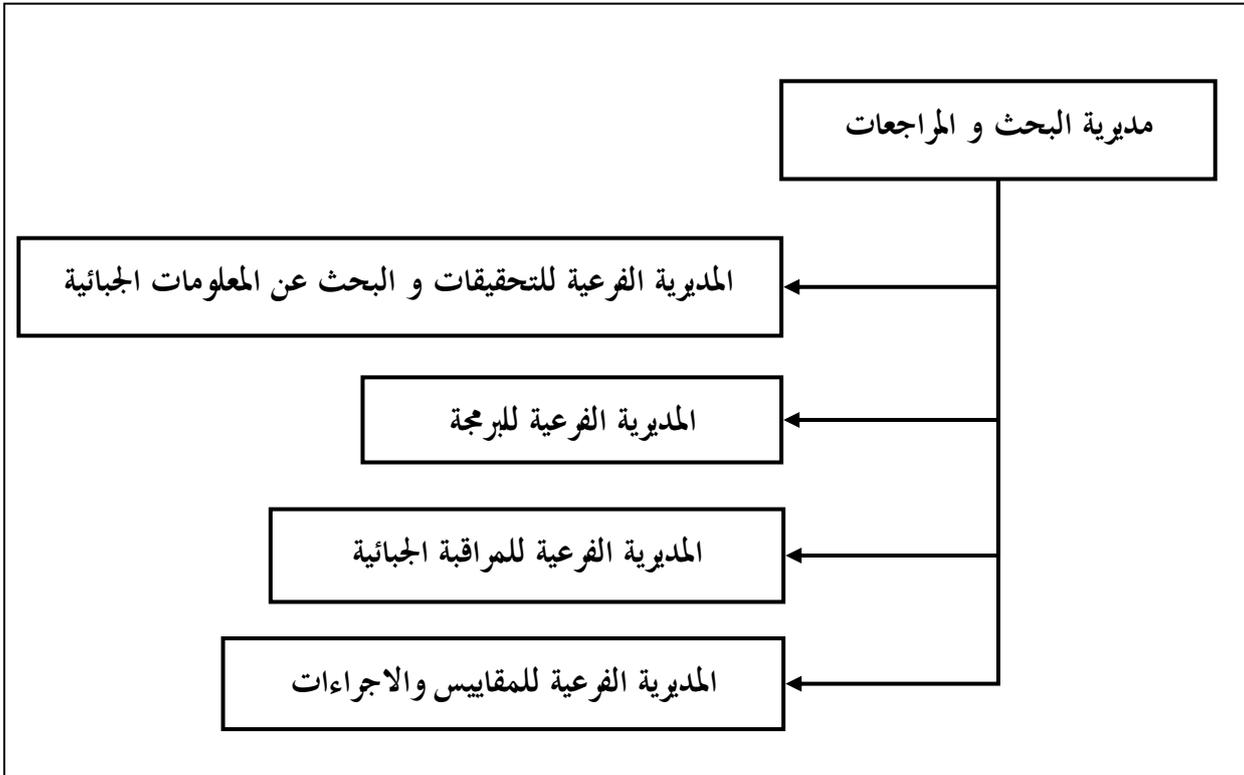
- المديرية الفرعية للتحقيقات و البحث عن المعلومات الجبائية
- المديرية الفرعية للبرمجة
- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
- المديرية الفرعية للمقاييس و الاجراءات

¹ ايت بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 42

² خديري صبرينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي و تنمية الايرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2011-2018 ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 02 ، 2019 ، الجزائر ص 4

³ المادة : 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98=228 المؤرخ في 13=07=1998 المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية ، الصادر في الجريدة الرسمية ، 1998 ، العدد 51 ،

الشكل رقم 1-1 : الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث و المراجعات



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-228 المؤرخ في 13-07-1998 المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية ، الصادر في الجريدة الرسمية ، 1998 ، العدد 51

ثانيا: المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية

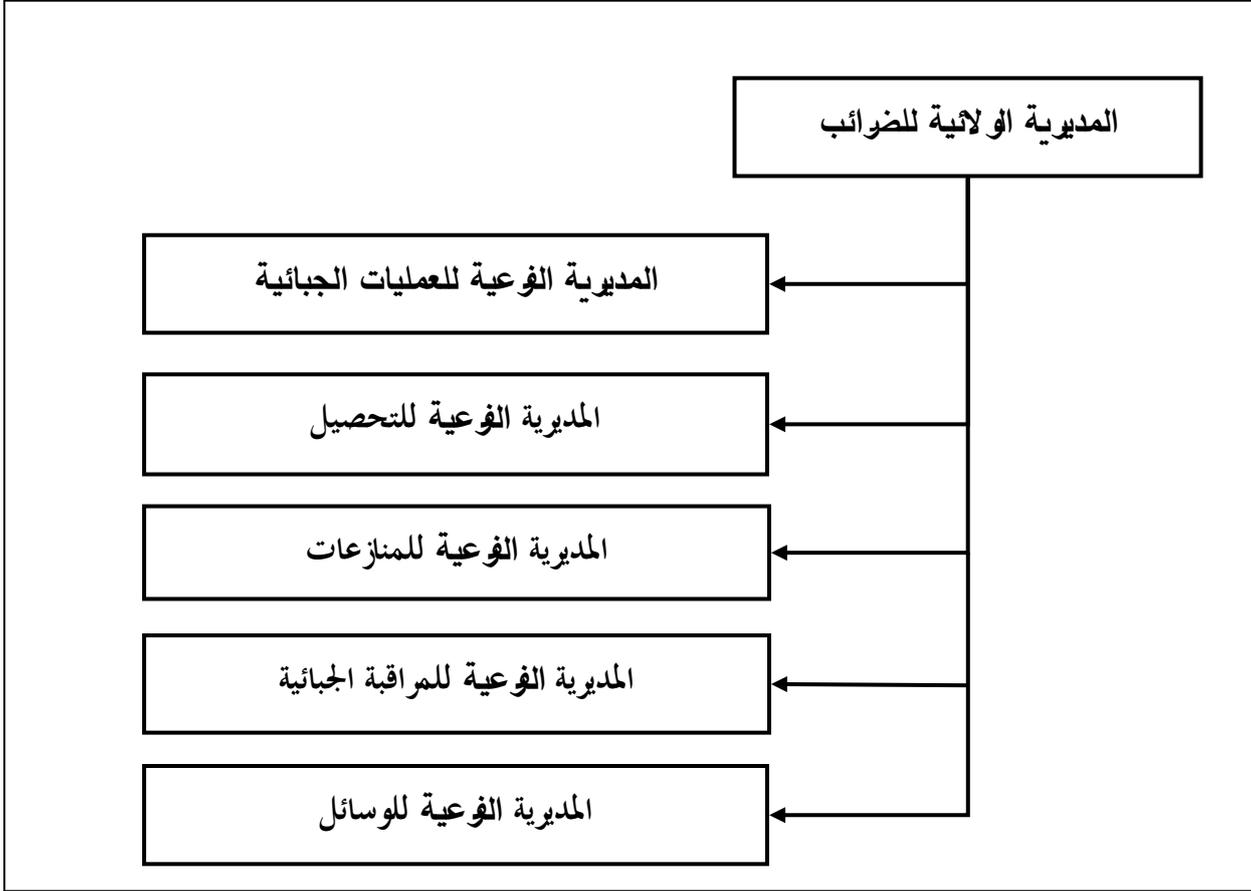
تعد من أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية من حيث السلم الاداري ، حيث تلعب دورا مهما في مجال الرقابة الجبائية عبر اقليمها ، و تضم كل من المديريات التالية : (المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية - المديرية الفرعية للتحصيل - المديرية الفرعية للمنازعات - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية - المديرية الفرعية للوسائل)

و من ابرز مهامها :¹

- إعداد بطاقة خاصة بالجمعات المحلية و الادارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبة او تحصيلها .
- برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث و القيام بجمع المعلومات و ارسالها الى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعلومات
- تقييم أنشطة المكتب و المفتشيات وتقديم اقتراحات و الآراء من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- تلقي المعلومات المحصل عليها لتصنيفها وتوزيعها على مفتشيات الضرائب المعنية لاستغلالها.
- تقديم كل الاقتراحات والآراء الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها مع مراقبة استعمالها.
- برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية ومتابعة لإنجاز البرنامج في الآجال المحددة.
- متابعة ومراقبة عمل فرق المراجعة والسهر على اجراء تدخلاتهم وفقا للنصوص القانونية معمول بها .
- السهر على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة و الارسال المنتظم لتقارير المراجعة الى الادارة المركزية باستمرار .

¹ من المادة 52 الى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الاقليمي للمديريات الجهوية و الولائية للضرائب و تنظيمها ، المؤرخ في 12-07-1998، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 79 ، بتاريخ 25-10-1998 ، ص

الشكل رقم 1-2: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر : موقع مديرية الضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>

الفرع الثاني :الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية :

أولا: مديرية كبيرات المؤسسات

تم تأسيسها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 جويلية 2005 ، المحدد لتنظيم المديرية الفرعية لمديرية كبيرات المؤسسات ، و قد بدأت العمل ابتداء من سنة 2006 ، وتتكون هذه الأخيرة من خمسة مديريات فرعية و التي تتمثل في كل من :¹

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات
- المديرية الفرعية للتسيير
- المديرية الفرعية للرقابة و البطاقية

¹ خذيري صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

الفصل الأول : الرقابة الجبائية

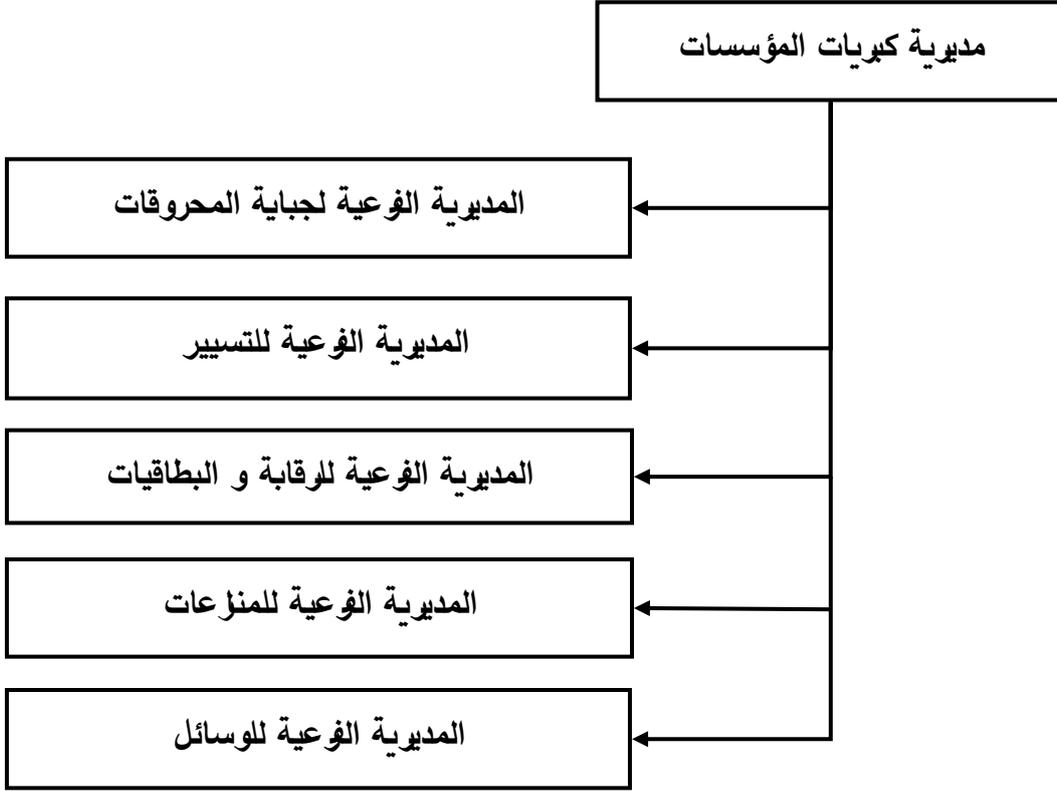
- المديرية الفرعية للنزاعات
- المديرية الفرعية للوسائل

كما تتكفل المديرية كبريات المؤسسات بالمهام التالية :¹

- تمسك و تسيير الملف الجبائي للمطلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها
- تراقب الملفات حسب كل وثيقة
- تتكفل بالجدول و سندات الايرادات و تحصيل الضرائب و الرسوم
- تبحث عن المعلومات الجبائية و تجمعها و تراقب التصريحات
- تضمن مهمة استقبال و اعلام المطلفين بالضريبة
- تنشر معلومات و الاراء اتجاه المطلفين بالضريبة التابعين لها , مع تظيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ بتاريخ 18-09-2006 ، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للادارة الجبائية وصلاحياتها ، الصادر في الجريدة الرسمية ، 2006 ، العدد 59 ، ص 7-8

الشكل رقم 1- 3 : الهيكل التنظيمي مديرية كبريات المؤسسات



المصدر : موقع مديرية الضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>

ثانيا: مركز الضرائب :

هو هيئة تنفيذية تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي ، تفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة لمجموع المهن الحرة¹

كما تنحصر مهام مركز الضرائب في :

- ممسك و متابعة الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين لسلطتها للحد من ظاهرة التهرب الضريبي

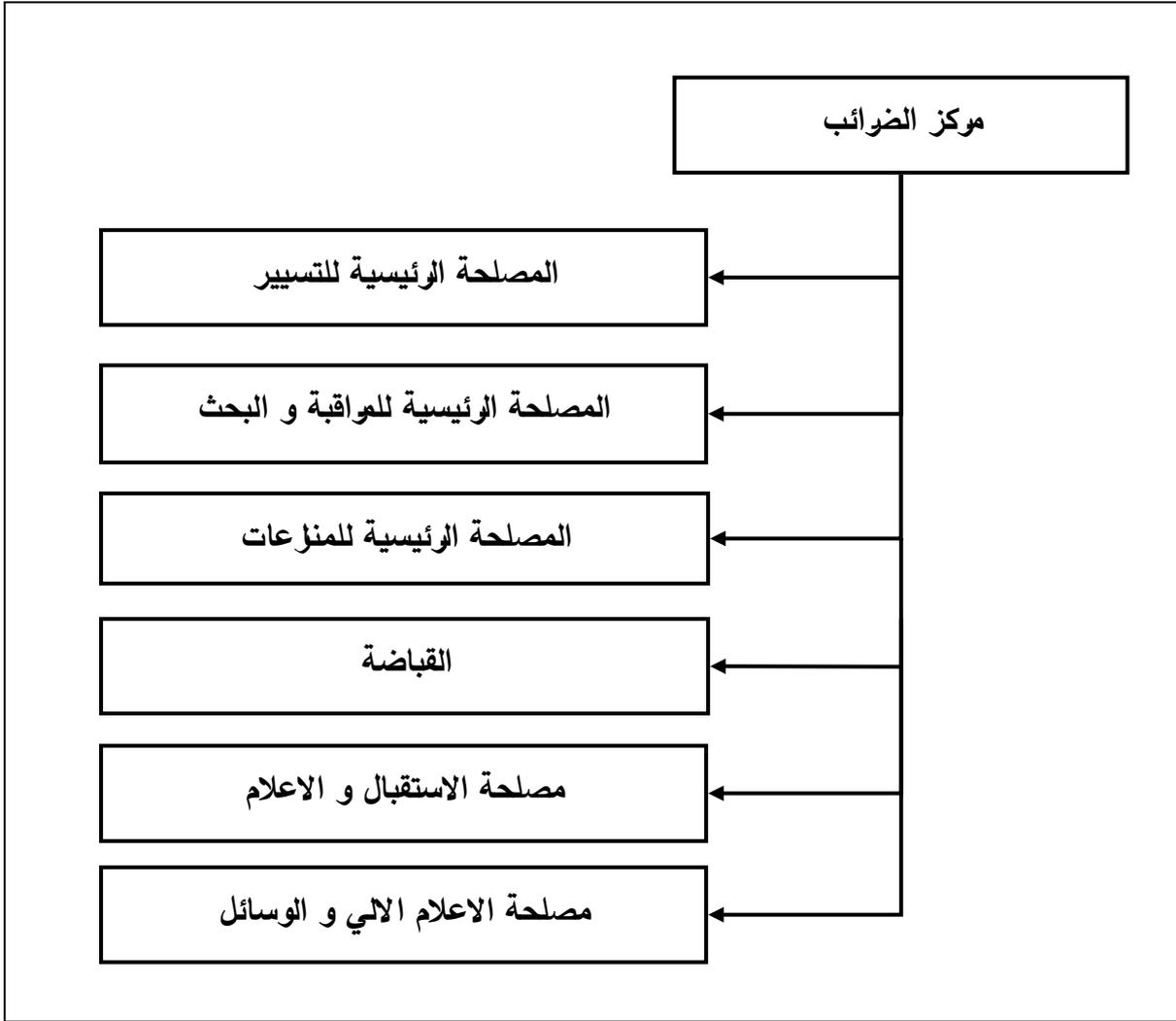
¹ نفس المرجع السابق ، المادة 20

الفصل الأول : الرقابة الجبائية

السعي للبحث و جمع المعلومات الجبائية من مصادر متعددة لغرض الاستفادة المثلى منها

- التكفل بالجداول و سندات الايرادات و التحصيل الضريبي
- دراسة الشكاوي والنزاعات الخاصة بالمكلفين بالضريبة و تقوم بمعالجتها
- تضمن مهام استقبال و اعلام المكلفين بالضريبة

الشكل رقم 1- 4 : الهيكل التنظيمي مركز الضرائب



المصدر : موقع مديرية الضرائب ، <https://www.mfdgi.gov.dz> .

المطلب الثالث : أشكال الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية اشكال عديدة نذكر منها :

الفرع الأول: الرقابة الشاملة

- يتمثل هذا الصنف من الرقابة في فحص الوثائق الموجودة في حوزة المصالح الجبائية ،
و تأخذ ثلاثة مراحل متتابعة و متكاملة :
- الرقابة الشكلية : تعد أول رقابة تخضع لها التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين ، حيث تتم هذه الرقابة سنويا وتهدف إلى القيام بتصحيح الأخطاء المادية والنقائص المرتكبة أثناء كتابة وتقديم المكلفين لتصريحاتهم والتأكد من هوية وعنوان المكلف ، فالغرض من هذه الرقابة هو التصحيح الشكلي للتصريحات دون إجراء أية مقارنة بين ما تحمله من معلومات وتلك التي تتوفر لدى الإدارة الجبائية ، فهذه الأخيرة لا تهدف الى التأكد من صحة المعلومات وإنما الكيفية التي قدمت من خلالها هذه المعلومات، وتتم هذه الرقابة الجبائية على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة.¹
 - الرقابة على الوثائق : و هي تقوم على الفحص الشامل و الدقيق للتحقق من جميع تفاصيل المعلومات المصرح بها ، و التأكد من سلامتها من خلال مقارنتها مع المعلومات و الوثائق التي هي بحوزة ادارة الضرائب ، حيث يتجاوز الأمر مجرد الرقابة السطحية للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين الى فحص شامل و عميق لهذه التصريحات
 - الرقابة عند مقر المكلف : تتم هذه الرقابة خارج مراكز الإدارة الضريبية ، وذلك من خلال التدخلات التي يقوم بها المراقبون للأمكنة التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطهم، وتهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة القرارات المصرح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية ، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية من غيرها، بحيث تسمح بمراقبة دقيقة لحقيقة النشاط الممارس من طرف المؤسسة التي تكون محل المراقبة والتحقق .²

¹ منى مقلاتي ، مرجع سبق ذكره ص 5

² اسماعيل صاري ، تشخيص الرقابة الجبائية و سبل تفعيلها - مع الاشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية ، المجلة

الفرع الثاني : أشكال الرقابة عند مقر المكلف (الرقابة المعمقة)

من الناحية القانونية هناك ثلاثة أشكال للرقابة تتمثل فيما يلي :¹

أولاً : التحقيق في المحاسبة

هو مجموعة من العمليات تهدف إلى فحص الملفات المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال في عين المكان ، إذ يلزم هذا الفحص حسب المواد 09 و 11 من القانون التجاري المكلفين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية ، كما يمس كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للنظام الحقيقي والملزمين بمسك المحاسبة .

ثانياً : التحقيق المصوب

استحدث هذا النوع من الرقابة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وهذا من أجل تقوية جهاز الرقابة الجبائية. فالتحقيق المصوب حسب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية ، يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.

ثالثاً : التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

تم استحداث هذا النوع من التحقيق بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به ، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي . وتكون المعلومات التي توجد بحوزة الإدارة الجبائية بمثابة المصدر الأول الذي يتم الاعتماد عليه أثناء التحقيق ، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية الموجودة لدى المصالح والهيئات التي يتعامل معها المكلف بالضريبة ، والتي يعتمد عليها وتكون لها فعالية في اكتشاف الأخطاء والتدليسات .

كما يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائياً ، وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة (وهذا النوع يخص الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين)

¹ خديري صبرينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

المطلب الرابع : دور الرقابة الجبائية في منع الغش و التهرب الضريبي

تطمح الادارة الجبائية من خلال الرقابة الجبائية إلى الحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي باستخدام مجموعة من الاجراءات اللازمة لذلك.

الفرع الأول: التهرب الضريبي

هو التملص من دفع الضريبة دون مخالفة النصوص التشريعية الجبائية فالمكلف بالضريبة باستطاعته أن يتهرب من دفع الضريبة عن طريق الثغرات القانونية و كل مافيهما من نقائص و غموضات و ملاسبات التي تكتنف التشريعات الجبائية ، أو تهرب منظم قانونا ¹

الفرع الثاني : الغش الضريبي

هو كل مخالفة واضحة و صريحة لنصوص القانون الجبائي باستعمال طرق تدليسية من أجل التخلص من الضريبة سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي من خلال الامتناع عن تقديم تصريحات جبائية أو تقديم تصريحات ناقصة أو كاذبة ، أو اعداد قيود و تسجيلات محاسبية خاطئة ، بالإضافة الى تقديم وثائق مزورة لادارة الضرائب بغية الاستفادة من بعض الامتيازات و التخفيضات الجبائية ²

عرف ايضا ، على أنه قيام المكلف بالضريبة بالتملص من دفع جزءها أو كلها قبل التاريخ المحدد لدفعها أو خلال عملية الدفع ، و هذا باستخدام العديد من الوسائل غير المشروعة .³

الفرع الثالث: الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي

¹ خداح عبدلي ، الغش و التهرب الضريبي ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة سعد دحلب - البليدة ، 2012 ، ص 38 .

² عيسى سماعيل ، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص و العلاج) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 21 ، 2019 ، ص 577

³ حساني بن عودة ، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال ، العدد 2 ، 2019 ، الجزائر ، ص 57

الفصل الأول : الرقابة الجبائية

نميز بين التهرب الضريبي والغش الضريبي من خلال¹:

- التهرب الضريبي تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تخفيض العبئ الضريبي إلا أنه يسلك في سبيل ذلك سبلا مشروعة ، فالمكلف هنا يمارس حقا من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفا مشروعاً بالنسبة له ، وبالتالي فلا يوقع عليه أي عقوبة أو جزاء ، فالتهرب الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي (الحيل التدليسية) .

- أما الغش الضريبي فتتجه فيه إرادة المكلف نحو إسقاط العبئ الضريبي ولكنه يسلك في سبيل تحقيق ذلك طرق غير مشروعة تصل إلى حد التدليس والاحتيال ، فالغش الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي ، ولذلك يتعين عدم الخلط بين التهرب الضريبي والغش الضريبي ، فالأول يمثل العام والثاني الخاص ، فالغش الضريبي يمثل حالة خاصة من حالة التهرب الضريبي عن طريق انتهاك القانون .

- من خلال ما سبق نستنتج أن التهرب الضريبي يتضمن فقط الركن المعنوي و الغش الضريبي يتضمن الركنين المادي و المعنوي :

الركن المادي : يتمثل في استعمال المكلف طرق غير مشروعة ، التدليس والاحتيال في اقرار الوعاء الضريبي.

الركن المعنوي : يتمثل في نية المكلف للتخفيف من الوعاء الضريبي ، باستعمال طرق قانونية مشروعة .

الجدول رقم 1-1 : الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي

أنواع التهرب		الأركان
الغش الضريبي	التهرب الضريبي	
X		الركن المادي
X	X	الركن المعنوي

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مجموعة باحثين

¹ قرموش ليندة ، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة

محمد خيضر - بسكرة ، 2013-2014 ص 23

الفرع الرابع: أسباب الغش و التهرب الضريبي

يرجع انتشار التهرب الضريبي إلى تضافر عدة أسباب نذكر منها¹ :

أولاً: الأسباب المتعلقة بالمكلف

غالباً ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تتدرج في:

- يحفز ضعف المستوى الخلفي للمكلفين على التهرب من أداء واجبه الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسياً مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع ، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة .
- اعتقاد أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل .
- اعتقاد المتهرب من الضرائب هو سارق شريف يقوم بسرقة الدولة وهي شخص لا يضر بالآخرين .
- سوء تخصيص النفقات العمومية حيث يشعر المكلفون بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود عليهم بالمنفعة العامة .
- اعتقاد عدم شرعية الضريبة من الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام
- الحالة المالية السيئة للمكلف تجعله يميل نحو التهرب الضريبي لتعويض ما خسره.

ثانياً: الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الضريبي

- توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الضريبي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي .
- تعقد النظام الضريبي وذلك من حيث تنوع والتعدد في الضرائب التي تقع على عاتق المكلف مما يولد البحث عن طرق للتهرب منها .
 - عدم استقرار التشريع الضريبي : وهذا راجع إلى التغيرات العديدة التي طرأت من خلال قوانين المالية المتعاقبة

¹ بلوضاح الجيلالي ، فعالية الرقابة الضريبة في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال فترة (2007-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 12 ، 2012 ،

ثالثا: الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة

انتشار الاقتصاد الموازي الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع و الخدمات ساهم في زيادة حجم التهرب الضريبي .

رابعا: الأسباب المرتبطة بالادارة الضريبية

الادارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي ، كلما ضعفت كفاءة و نزاهة الإدارة كلما زاد التهرب الضريبي ، ويرجع السبب الى مايلي :

- نقص المفاهيم الحديثة في تسيير الادارة الضريبية مثل :روح التسويق ، العلاقات العامة التسيير بالأهداف ...الخ
- نقص الجهود الفعلية للتعريف بالنظام الضريبي عبر وسائل الاتصال المختلفة بغية نشر الوعي الضريبي لتفادي عدم التحضر الجبائي للمكلفين
- ضعف التكوين في المجال الضريبي .

خامسا: الأسباب المرتبطة بالتجارة و المعاملات الالكترونية

- عدم وجود تعريف دقيق وواضح ومتكامل للتجارة الإلكترونية .
- سهولة التهرب في عوائد التجارة الالكترونية لأنها غير منظورة .
- عدم القدرة على المتابعة الدقيقة لحجم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت.
- تنوع مجالات الأنشطة التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية والتي تخضع لمفهوم التجارة الإلكترونية الشامل كالتعاملات المالية والمضاربة على الأسهم وما إلى ذلك من أنشطة مالية .
- عدم وجود مستندات يمكن مراجعتها ضريبيا .
- الحرص على حرية التجارة الالكترونية وعدم فرض عوائق عليها .
- عدم تطوير الإدارات والكوادر بما يتلاءم مع التجارة الالكترونية .
- القصور الحادث في مجال التعاون الدولي الضريبي .

سادسا: الأسباب المرتبطة بالتهريب وغسيل الاموال

يقصد بالتهريب مجموع العمليات العابرة للحدود، والتي لا تمر عبر المناطق الخاصة للمراقبة على طول الحدود البرية والبحرية ، وتشمل هذه العمليات حركة ونقل كل المنتجات والأشياء التجارية أو

غير التجارية ، وبصفة عامة جميع الأشياء القابلة للتداول والتملك ، إضافة إلى ذلك كل حيوان أو آلة أو مركبة أو أي وسيلة نقل أخرى استعملت بأي صفة لنقل البضائع المهربة وبالتالي فقيمة البضائع المهربة تقع خارج نطاق تطبيق النظام الضريبي وهو ما يزيد من التهرب الضريبي .

و يقصد بغسيل الأموال العملية التي تركز على إعطاء وجود قانوني للأموال التي يكون أصلها تديليسي أو غير مشروع غير قانوني ، تسمح عملية غسل الأموال للمكلف بتغيير الإقامة الضريبية وتحويل أمواله و ثرواته إلى مناطق الجنات الضريبية ، حيث يبقى النظام الضريبي عاجزا عن مراقبة هذه الأموال ذات المصادر غير القانونية .

سابعا: الأسباب المرتبطة بانتشار الاقتصاد الموازي

الاقتصاد الموازي هو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولكن لا يتم حصرها بشكل رسمي ولا تعلم الحكومات عن قيمتها الفعلية وبالتالي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي بالتالي فامتداد الاقتصاد الموازي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي

سخرت الإدارة الجبائية كل الطرق والاساليب والإجراءات من أجل التسهيل على المكلفين بالضريبة دفع مستحقاتهم الجبائية و الوفاء بديونهم اتجاه المصالح الجبائية.

لذا يعد التحصيل الضريبي من ابرز الأهداف التي أنشأت من أجلها الجباية وهذا لتمويل الخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة للدولة . وسنعرض في هذا المبحث مفهوم التحصيل الضريبي وكذلك الوعاء الضريبي إضافة الى طرق التحصيل الضريبي ونختتم هذا المبحث بابرار دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي .

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي

لقد عالج الباحثون والإقتصاديون مفهوم التحصيل الضريبي وهذا نظرا لأهميته وقبل التطرق إلى تعريف التحصيل الضريبي يمكننا التعرف على مصطلح التحصيل ، فالمقصود بالتحصيل في معجم اللغة العربية هو إسم مشتق من الفعل حصل ،حصل الشيء والأمر : أدركه وناله أحرزه ،إكتسبه جمعه . أما التحصيل الضريبي فتعددت تعاريفه نذكر منها:

عرفه علي زغود على أنه : مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة ¹

وكذلك جاء في مدونة تحصيل الديون العمومية المغربية بأنه مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى حمل مديني الدولة والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية على تسديد ما بدمتهم من ديون بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل ، أو ناتجة عن أحكام وقرارات القضاء او عن الإتفاقيات .²

أما أحمد بلحاج في مذكرته فعرّفه : " تحصيل الضريبة هي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونياً، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب " .³

من خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف يمكن استنتاج أن التحصيل الضريبي هو مجموع العمليات والإجراءات الإدارية والتقنية التي تقوم بها الإدارة الضريبية والتي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف الى الخزينة العمومية طبقاً لقواعد وقوانين مدروسة ومتفق عليها.

المطلب الثاني: الوعاء الضريبي

يسمح تحديد الوعاء الضريبي بتحديد الالتزامات الضريبية للأفراد والشركات، وبواسطته يتم تعيين المبلغ المالي الواجب دفعه لمصلحة الضرائب . وترتبط المستحقات الجبائية بالوعاء الضريبي بالإضافة إلى معدل الضريبة المفروض الذي يختلف بدوره تبعاً لنوع الضريبة ونوع الأشخاص وكذلك المناطق الجغرافية.

الفرع الاول : تعريف الوعاء الضريبي:

يمكن القول أن الوعاء الضريبي هو القاعدة التي تضم القيمة الإجمالية او المبلغ الإجمالي للدخل؛ الأصول ؛ الممتلكات؛ الإستهلاك وأي نشاطات اقتصادية أخرى قد تكون خاضعة للضريبة وفق

¹ علي زغود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006 ، ص230

² قانون 97-15، المؤرخ في 03/05/2000، بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية ، المغرب ، الصادرة في

01/06/2000 ، ص1256

³ أحمد بلحاج والآخرين ، التحصيل الضريبي في الجزائر ، مذكورة نيل شهادة الماستر في العلوم الإدارية ،

المدرسة العليا للإدارة ، 2002 ، ص43

التشريعات الضريبية المعمول بها وبناء على ذلك يتم تحديد النمط الذي يقوم عليه الوعاء الضريبي في الدولة .

الفرع الثاني: طرق تقدير الوعاء الضريبي:

قبل حساب قيمة الضريبة يجب تحديد وتقدير الوعاء الضريبي لها وللقيام بذلك هناك عدة طرق نذكر منها : طرق التقدير المباشرة وطرق التقدير غير المباشرة¹

أولاً - طرق التقدير غير المباشرة (طرق تقديرية أو تقريبية):

يكون التقدير غير مباشر إذا اعتمدت إدارة الضريبة على عنصر خارجي دليلاً على مقدار المادة الخاضعة للضريبة ويوجد أسلوبان في هذا المجال:

1- أسلوب المظاهر الخارجية :

يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة بالإعتماد على عدد من المظاهر الخارجية التي يسهل الوقوف عليها وتعتبر معبرة عن ثروة الممول مثل العقارات - السيارات-الشركات-المبيعات من عيوبها : أنها لا تعطي مدلول حقيقي لقيمة المادة الضريبية، كما لا تراعي الجوانب الشخصية للممول

2-أسلوب التقدير الجزافي :

تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديراً جزافياً بناءً على عدة قرائن يحددها المشرع والتي تعتبر دالة على مقدار دخل المكلف .

من عيوبها : عدم قيامها على أساس واضح للتحديد ومن ثم بعدها عن الحقيقة والعدالة.

ثانياً: طرق التقدير المباشر(طرق تحديدية) :

تلجأ معظم التشريعات الحديثة إلى هذه الطرق المباشرة في تحديد وعاء الضريبة. ويمكن التمييز بين أسلوبين: أسلوب الإقرار من المكلف و أسلوب الإقرار المباشر من الغير .

1-أسلوب الإقرار المباشر من المكلف : يلزم المكلف بأداء الضريبة بتقديم إقرار يبين فيه مقدار وعاء الضريبة بصورة مفصلة. تقوم إدارة الضريبة بالتحقق من صحة الإقرار من خلال الإطلاع على ما لديها من سجلات عن المكلف. وقد يلجأ المشرع إلى إلزام الغير بتقديم إقرار عن المادة الضريبية للمكلف.

¹ -منتديات ستار تايمز ، عملية تحديد الوعاء الضريبي ، بتاريخ 2019/08/26، سا14:30

<https://www.startimes.com/f.aspx?t=37761457>

2- أسلوب الإقرار المباشر من الغير: تلزم الإدارة الضريبية شخصا آخر غير المكلف بدفع الضريبة ،بتقديم إقرار يحدد فيه مقدار دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة مثلا المستأجر يقدم إقرارا عن قيمة الإيجار الذي يدفعه لصاحب العقار .

المطلب الثالث: طرق وإجراءات التحصيل الضريبي

يعد التحصيل الضريبي العنصر الأخير والهام في المنظومة الجبائية وللقيام به هناك عدة طرق نذكر منها :

الفرع الأول : طرق التحصيل الضريبي :

بعد قيام مصلحة الضرائب بتحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه من قبل الخاضعين يتم تحصيله منهم بطرق متعددة منها :

أولاً: أسلوب الدفع المباشر من قبل المكلفين أنفسهم:

هي أن يقوم المكلف بدفع مستحقاته إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون أن تطلب منه الإدارة بأدائها¹.

ثانيا : طريقة الأقساط المقدمة:

في هذه الطريقة يقوم المكلف بدفع ضرائبه على شكل أقساط متتالية في فترات زمنية مختلفة تحددها إدارة الضرائب وفي نهاية السنة تتم التسوية (المقاصة، فإذا كانت المدفوعات الضريبية أقل من دين الضريبة في ذمة المكلف، قام هذا الأخير بتسديد ما تبقى عليه من الضريبة. وإن كان إجمالي ما دفعه من أقساط يفوق مقدار الضريبة الواجب دفعها، قامت مصلحة الضرائب بسداد مستحقاته أو قيدت له ذلك كأقساط مقدمة نهاية السنة².

ثالثاً : الإقتطاع من المصدر:

تقوم المصالح الجبائية بتحصيل مستحقاتها الضريبية في اللحظة التي يحصل فيها الدخل. أي تقتطعه قبل قبضه من قبل المكلف وتعد هذه الطريقة من أنجع الطرق في محاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي .

¹ - سمير الشاعر ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2011 ، ص111

² - ثابتي خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان " ، أطروحة الدكتوراه ،

رابعاً : أسلوب التحصيل بالدمغة :

يعتمد هذا الأسلوب على تحصيل الضريبة عن طريق شراء الطوابع ، الأوراق المدموغة أو التزام بقيد أو تسجيل بعض الأعمال في السجلات¹

الفرع الثاني : إجراءات التحصيل الضريبي الجبري

في حالة عدم تسوية المستحقات الجبائية ودياً تلجأ إدارة الضرائب إلى إجراءات التحصيل الجبري بإستعمال الوسائل المعروفة بداية بالتنبيه ثم للإدارة الحرية التامة في اختيار الإجراء التالي سواء بالغلق المؤقت، أو بالحجز ثم البيع بالمزاد.

أولاً : الإنذار

هو أول إجراءات التحصيل الجبري ، حيث يرسل قابض الضرائب إنذار إلى المكلف بالضريبة²، ويبين فيه قيمة الضريبة المطلوبة وكذا شروط الاستحقاق وتاريخ الشروع في التحصيل . وبعد القيام بهذا الإجراء دون رد المكلف يمكن لإدارة الضرائب أن تلجأ إلى الإجراءات التنفيذية الأخرى .

ثانياً : الغلق المؤقت للمحلات المهنية

يأتي هذا الإجراء للمكلفين الذين تقاعسوا في تسديد ديونهم الجبائية، وهذا ما نصت عليه المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية ، ويقصد به سحب حق الإنتفاع للملكية مؤقتاً ، وهو يعتبر وسيلة تخويف من أجل تحصيل المستحقات الضريبية ، ويشترط فيه عدة شروط منها :

- تنبيه وتبليغ المعني بالغلق .
- أن لا يتجاوز الغلق المدة القانونية والمحددة بستة أشهر .
- أن يتم تبليغ الغلق من طرف عون المتابعة أو عن طريق محضر قضائي.
- وجوب تنفيذ هذا القرار في مهلة 10 أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بشرط عدم تسديد الدين من المكلف ، أو أنه لم يكتتب سجلاً يوافق عليه قابض الضرائب صراحة خلال مدة 10 أيام³.

¹ - جمال الدين ، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا ، دراسة حالة : نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 7 ، العدد 2 جانفي ص 398

² - المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية

³ - المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية

ثالثا : الحجز

الحجز هو السيطرة على ممتلكات الممتنع عن تسديد مستحقاته الجبائية من طرف إدارة الضرائب، وقد عرف كما يلي :

- **تعريف الحجز** : يعرف الحجز على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها إدارة الضرائب بهدف وضع المال تحت يدها لاستفءاء حقوقها وذلك بموجب قرار يصدره المدير الولائي للضرائب وقد وضعه المشرع تسهيلا للإدارة الجبائية لتحصيل ديونها من المكلف¹، ويشترط في الحجز أن يكون وفقا لأحكام المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية .

كما يوجد عدة أنواع من الحجز نذكر منها :

✓ الحجز التحفظي

✓ الحجز التنفيذي

✓ الحجز من المنبع

خامسا: البيع

بعد تعذر كل إجراءات التحصيل الجبرية السالفة الذكر تلجأ إدارة الضرائب إلى عملية البيع إذ هو الإجراء و الوسيلة الأخيرة للتحصيل، ويكون هذا البيع إما بيعا جزئيا او كليا للمواد المحجوزة بحضور محضر قضائي² بعد تحصل مصلحة الضرائب على إذن من وكيل الجمهورية بالبيع³ ويحدد تاريخ البيع بمدة زمنية كافية للأشخاص الراغبين بالشراء كما تسبق هذه العملية نشرإعلانات يحدد فيها تاريخ ومكان عملية البيع .

ولعملية البيع عدة إجراءات نذكر منها :

✓ -الإعلان (الإشهار)

✓ رسو المزاد

✓ صياغة عقد تحويل الملكية

✓ نشر البيع

¹ -فضيل كوسة ، منازعات التحصيل في ضوء إجتهاادات مجلس الدولة ، دار هومة الجزائر ، 2011 ، ص32

² - المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية

³ - المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية

المطلب الرابع: دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي

إن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية من أجل القضاء على ظاهرتي التهرب والغش الضريبي والذي بموجبها يتحقق عنصر الحفاظ على الأموال العمومية ويساعد الدولة في الزيادة من إيراداتها من أجل تنفيذ سياساتها العمومية وكذلك الزيادة في التحصيل الضريبي .

الفرع الأول : مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي

إن للرقابة الجبائية عدة أنواع وكل نوع منها يؤدي وظيفته في الرفع من التحصيل الضريبي وهذا ما سنوضحه

أولاً : دور فحص المحاسبة من حيث الشكل في زيادة التحصيل الضريبي :

يعتبر فحص المحاسبة من حيث الشكل من بين أهم إجراءات الرقابة الجبائية التي تقوم بها إدارة الضرائب ونعني بها فحص كل دفاتر المكلف وفق الأسس والأحكام القانونية اذ يجب على المكلف بالضريبة توفير كل الدفاتر والمستندات ،وهذا بهدف توصل المحقق إلى معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة، فإذا لاحظ المراقب وجود مستندات غير مطابقة للتشريعات يستنتج أن للمكلف نية التهرب الضريبي فيلجأ الى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه الجريمة وبالتالي المساهمة في زيادة التحصيل الضريبي

ثانياً: دور فحص المحاسبة في العمق في زيادة التحصيل الضريبي :

يقوم المراقب بفحص المحاسبة من حيث الشكل لمجمل الوثائق التي قدمت إليه ويليها بفحص دقيق لكل المعلومات والحسابات لغرض التأكد من مصداقيتها فكلما كان هذا الإجراء فعال توضحت التجاوزات وعليه الرفع من التحصيل الضريبي .

-التحقيق المحاسبي الذي يعتبر من أهم طرق تنفيذ الرقابة الجبائية على الخاضعين للضريبة فهو يشمل كل أنواع الضرائب وعليه تكون النتائج المتوصل إليها ذات نطاق واسع ما يسمح بزيادة المداخل الجبائية شريطة إمتلاك المحقق كفاءة ومسؤولية مهنية ، يمس التحقيق المحاسبي كل الخاضعين للنظام الحقيقي والملزمين بمسك المحاسبة .

ثالثاً : دور التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية :

ومن أهدافه مراقبة المداخل المصرح بها من طرف الأشخاص الطبيعيين ومقارنتها مع العناصر المكونة لمعيشة المكلف كما يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصي جبائياً، وجود أنشطة أو مداخل متملصة من الضريبة، وهذا يؤدي إلى إكتشاف الأخطاء والتجاوزات وبالتالي فرض غرامات على المكلف ما ينتج عنه أيضاً زيادة في التحصيل الجبائي

الفرع الثاني : علاقة الإدارة الضريبية بالخاضعين للضريبة ونتائجها على التحصيل

تعد معرفة الأشخاص بواجباتهم الضريبية ومسؤولياتهم عنصرا هاما في التحصيل الضريبي ، و هذا الأمر يقع على عاتق الدولة وكذلك الأفراد والغرض منه نشر الوعي والفكر الضريبي ولتطبيق هذا يجب تنظيم ندوات ونشر مقالات ومنشورات تسمح للمكلفين بالإطلاع على حقوقهم وواجباتهم وبالتالي زيادة المبالغ الضريبية المحصلة.

كما أن للمديرية العامة للضرائب مهام عديدة تقوم بها وكذلك عدة مجهودات تبذلها من أجل عصرنة القطاع والرفع من التحصيل الضريبي نذكر منها :

- ضمان التدابير الضرورية لإعداد الوعاء وتصفية وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية وكذا تحصيل الرسوم والرسوم شبه الجبائية والموارد الأخرى .

- تعريف وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء والرقابة وبالتحصيل وبالمنازعات الضريبية.

- تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين .

- السهر على تحسين العلاقات بين المصالح الجبائية والمكلفين بالضريبة .

وللقيام بهذا خصصت عدة أقسام أبرزها :قسم الرقابة والتحقيقات الجبائية ،وقسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات المهنية .

أولا : قسم الرقابة والتحقيقات الجبائية :

ويكلف على الخصوص بما يلي

- تحديد وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالرقابة والتحقيقات الجبائية .

- تصميم استراتيجيات مكافحة الغش والتهرب الجبائيين وكذا تنفيذها .

- ضمان متابعة نشاطات الرقابة الجبائية وتقييم نتائجها .

وهذا القسم يتكون من مديرتين :مديرية الرقابة الجبائية ومديرية إدارة المعلومات والتحقيقات الجبائية .

هذه المديريات تعمل على :

- تحديد معايير انتقاء المكلفين بالضريبة المزمع إخضاعهم للمراجعة المحاسبية والمراجعة

المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة والرقابة على الوثائق .

- ضمان متابعة تنفيذ برامج المراجعة المحاسبية .

- تقييم نتائج عمليات الرقابة.

ثانيا : قسم التسيير والتحصيل الجبائي وعصرنة المنظومات المهنية
ويكلف بما يلي :

- تحديد وتبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء و التحصيل
- ضمان متابعة نشاط المصالح فيما يتعلق بجباية الأشخاص والشركات وكذلك الجباية العقارية
- ضمان التكفل العملي بالجباية .

وكذلك هذا القسم يتكون من ثلاثة مديريات :مديرية التسيير الجبائي ، مديرية التحصيل والموارد الجبائية المحلية ،مديرية عصرنة المنظومات المهنية والقيادة .
كل هذه الأقسام والمديريات هدفها الرئيسي هو تحسين جودة المنظومة الجبائية مما يعود بالفائدة على الدولة من خلال زيادة التحصيلات الجبائية وهذا سينعكس بالإيجاب على معيشة أفراد المجتمع

المبحث الثالث : الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

هناك عدة دراسات سابقة تطرقت إلى موضوع الرقابة الجبائية و دورها في التحصيل الضريبي وقد اختلفت وتنوعت هذه الدراسات من دراسات كمية (إستبائية) وأخرى كيفية (دراسة حالة) .

ومن بين الدراسات التي سوف نقوم بإستعراضها جاءت في فترات زمنية مختلفة وكذلك من ناحية شكلها فمنها ما هو مأخوذ من أطروحات دكتوراه وأخرى من رسالات ماجستير بالإضافة إلى مذكرة تخرج ماستار كما كان للمجلات نصيب أيضا .

وفي الأخير سوف نعرض عن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة وذلك بإظهار الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة وكيفية معالجتها في دراستنا .

المطلب الأول : الدراسات الكيفية (دراسة حالة)

أولا : دراسة مشقق الحسين و بشيش عبد المالك¹ (2023) ، بعنوان " إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي "

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحصيل و التهرب الضريبيين في الجزائر ، و استعراض السبل الوقائية من ظاهرة التهرب الضريبي ، من خلال تحليل و تقييم ادوات الإدارة الضريبية في

¹مشقق الحسين و بشيش عبد المالك ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة ، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ، العدد 2 ، 2023 .

الفصل الأول : الرقابة الجبائية

مواجهته عبر دراسة و تحليل ادوات التحصيل و دورها في الحد من هذه الجريمة ،تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، بحيث تم الإعتماد على الكتب و المقالات و القوانين المتعلقة بالموضوع ، و بيانات مديرية الولاية للضرائب مسيلة ، ومن أهم نتائج الدراسة أن نظام التحصيل الضريبي الجزائري يشمل على مجموعة آليات الودية و الجبرية التي تهدف الى المحافظة على اي ادات الخزينة العمومية .

ثانيا : دراسة صديقي ربيعة - لعلاوي حمزة¹ (2022-2023) ، " دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي

هدفت هذه الدراسة إليإبراز ماهية الرقابة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي ،تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، استنادا على الرسائل العلمية والمذكرات وكذا القوانين الجبائية، تم ربط هذه الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية بتطبيقها في مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج ،و من أهم نتائج هذه الدراسة ان الرقابة الجبائية في الجزائر تحقق لخزينة الدولة إيرادات جبائية هامة بفضل الحقوق المستردة، بالإضافة الى انها تعمل على حماية الحصيلة الضريبية من الضياع من خلال المهام التي تقوم بها الإدارة الجبائية والأعوان الضريبيين .

ثالثا : دراسة فادية مريمش و نصيرة برباج² (2022-2023) ، بعنوان " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات الرقابة الجبائية وفق النظام الجبائي الجزائري ، و مدى مساهمة الرقابة الجبائية في التحسين من جودة التصريحات الجبائية ، و تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم العناصر مثل التعريف و الأهمية و التصريحات الجبائية ، و تم استعمال المنهج التحليلي و دراسة حالة غي الجانب التطبيقي ، ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو غياب الوعي و الثقافة الضريبية لدى المكلفين و عدم استقرار و تعقد الإجراءات و القوانين الجبائية الذي يكون سبب في ارتكاب الاخطاء و التلاعبات ، كذلك تعد

¹صديقي ربيعة و لعلاوي حمزة ، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب CDI، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج - ، 2022-2023 .

² فادية مريمش و نصيرة برباج ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل ، 2022-2023

الفصل الأول : الرقابة الجبائية

التصريحات الجبائية من أهم ادوات الادارة الجبائية من أجل تحديد و حساب مختلف الضرائب الواجبة التسديد من طرف المكلف .

رابعا : دراسة سمان علي و رشام كهينة¹ (2021) ، بعنوان " الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية "

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الرقابة الجبائية والمعلومات المحاسبية من خلال تصريحات المكلفين بالضريبة

تحديد أهمية و جودة المعلومات المحاسبية وحاجة الأطراف المستفيدة منها ، و تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة حمل الدراسة من خلال توضيح الاطار المفاهيمي المتعلق بالرقابة الجبائية ، بالإضافة الى معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى فعالية الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، و من أهم نتائج الدراسة هو أن عدم الإنسجام بين قواعد النظام المحاسبي وقواعد النظام الجبائي يعيق من فعالية الرقابة الجبائية

خامسا : دراسة سليمان عتير² (2011-2012) ، بعنوان " دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية جودة المعلومات المحاسبية وحاجة مستخدميها إليها. التعريف بمختلف مصالح الرقابة الجبائية و ذكر دور كل منها ، و تم الإعتماد على المنهج التحليلي الوصفي ، وذلك من خلال القيام ب: دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بالمعلومات المحاسبية وجودتها و الرقابة الجبائية ، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

و من أهم نتائج هذه الدراسة إعتماد المصالح الجبائية على الوعاء الضريبي الواجب تسديده من قبل المكلفين على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم ، وللتأكد من مدى صحة هذه

¹ سمان علي و رشام كهينة ، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة - ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد 2 ، 2021 .

² سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية الوادي - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر -

المعلومات يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها ، عن طريق الرقابة الجبائية من طرف مصالح الجبائية.

سادسا : دراسة لياس قلال ذبيح¹ ، (2010-2011) ، بعنوان " مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في إطار النظام الضريبي الجزائري و التطرق لأهم عناصر التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية و قدرتهم على تعزيز جهود الرقابة الجبائية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالرقابة الجبائية و التدقيق المحاسبي ، ثم القيام بالدراسة التطبيقية التي تمثلت في ثلاثة دراسات بهدف التحليل و استخلاص اهم الملاحظات و من أهم نتائج هذه الدراسة أن عون المدقق عليه الإطلاع على الهوية الجبائية للمكلف ، بهدف رسم الخطط المتبعة و تحديد الضرائب و الرسوم حسب طبيعة النشاط الممارس ، ثم اتباع جميع المراحل وفقا لدليل المدققو الحرص على تطبيق حق الاطلاع لمساعدة الاعوان المدققين على كشف الاخطاء المرتكبة من طرف المكلفين ، و هذا عن طريق الابحاث الخارجية و التدخلات الميدانية مع طلب معلومات من اطراف مباشرة او غير مباشرة لها علاقة بالمكلف .

¹ لياس قلاب ذبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2010-2011 ،

المطلب الثاني : الدراسات الكمية (استبائية)

أولا : دراسة قوشيش أمينة¹ (2021-2022) ، " أثر الرقابة الجبائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من المؤسسات لدى المديرية الضرائب بولاية سطيف " هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى ممارسات المحاسبة الإبداعية و التعرف على اساليبها المستخدمة و تأثيرها على الوعاء الخاضع للضريبة ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية و دور الرقابة الجبائية في الكشف عنها و تقليلها ، و من أهم نتائج هذه الدراسة أنالممارسات المحاسبية الإبداعية تعتبر شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي و يستطيع المحاسب التلاعب من خلال خبرته بالتسجيلات المحاسبية دون خرق القوانين المحاسبية ، و لجوء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتقليل الأرباح بهدف تخفيض الوعاء الضريبي .

ثانيا : دراسة عباد سهام و سوايم صلاح الدين² (2021) ، دراسة تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة 2010-2020 هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الجبائية في الجزائر و إبراز مدى مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في رفع إيرادات الجبائية العادية ، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الجبائية ، إضافة للمنهج التحليلي في تحليل حصيلة الرقابة الجبائية للفترة 2010-2020 مع استخدام الجداول و الأشكال و المنحنيات البيانية ، و من أهم نتائج هذه الدراسة مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في رفع الإيرادات الجبائية العادية ضعيفة جدا فهي لا تتعدى الستة بالمئة في أحسن حالاتها بالرغم من تعدد أشكالها إلا انها تعتمد على شكلين وهما التحقق المحاسبي و الرقابة على الوثائق و هذا ما يتطلب العمل الجدي و المستمر لتفعيل نظام الرقابة الجزائري .

¹قوشيش أمينة ، أثر الرقابة الجبائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من المؤسسات لدى المديرية الضرائب بولاية سطيف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية و محاسبة ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، 2021-2022

²عباد سهام و سوايم صلاح الدين ، تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة 2010-2020 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 03 ، 2021.

ثالثا : دراسة سهام لنصاري و نبيلة مسعودي¹ (2020-2021) ، " أهمية تقويم و قياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل "

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تقويم و قياس الأداء الضريبي و دوره في دعم عملية التحصيل و معرفة طرق تقييم الأداء الضريبي من خلال مؤشرات الأداء ، و تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، بحيث تم استعراض ماهية التحصيل الضريبي و الأداء الضريبي و تحليل مؤشرات الأداء الخاصة بالتحليل الضريبي ، و من أهم نتائج هذه الدراسة تحسين الأداء الضريبي للتقليل من التهرب الضريبي و تحسين العلاقة مع المكلف بالضريبة و كذا تعميم تطبيق نماذج عالمية في القياس و تقويم الأداء الضريبي .

رابعا : دراسة جنينة عمر و خديري صبرينة² (2019) ، "الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي و تنمية الإيرادات الجبائية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الرقابة الجبائية في الجزائر و أهم أشكالها مع ابراز الجهات المسؤولة عن تنظيم عملية الرقابة الجبائية ، و تم الإعتماد على المنهج الإحصائي الاستعراضي من خلال الاستعانة بمختلف الاحصائيات الخاصة بالرقابة الجبائية خلال فترة 2011-2018 إضافة إلى استخدام الجداول و الأشكال البيانية و تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، و من أهم نتائج هذه الدراسة توفير المزيد من الاهتمامات و الإمكانيات المادية و البشرية من طرف الادارة المركزية للوصول للمسعى الإستراتيجي لعملية الرقابة الجبائية .

خامسا :دراسة لواج عبد الرحيم³(2015-2016) ، بعنوان " فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أساليب الرقابة الجبائية وتقنياتها المستخدمة من قبل الإدارة الجبائية التي تساهم في الكشف عن عدم صحة المعلومات المتضمنة في تصريحات المكلفين بالضريبة ، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة

¹سهام لنصاري و نبيلة مسعودي ، أهمية تقويم و قياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل ، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية - أدرار ، 2020-2021

²جنينة عمر و خديري صبرينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدي مكافحة التهرب الجبائي و تنمية الإيرادات الجبائية ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، 2019 .

³لواج عبد الرحيم ، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية

جيجل ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير تخصص ادارة مالية ، جامعة محمد الصديق

بالنظام الضريبي الجزائري والتصريحات الجبائية و بالرقابة الجبائية، و المنهج التحليلي الذي إعتد عليه للدراسة التطبيقية في مديرية الضرائب لولاية جيجل ، لتحليل مختلف الإحصاءات و المعلومات و من أهم النتائج المتوصل إليها إنخفاض مستوى الإلتزام بالتصريحات الجبائية من قبل المكلفين يعود في المقام الأول إلى نقص الوعي الضريبي لدى مجموعة كبيرة من المكلفين ، على الرغم من الجهود التي تبذلها الإدارة الجبائية لتعزيز الوعي في هذا الصدد.

سادسا: دراسة محمد لعلاوي¹ (2014-2015) ، " دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر "

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر ،وآفاق تطويرها تجاوبا مع متطلبات البيئة المحلية و الدولية ، و تم الإعتماد على المنهج التاريخي في الجانب المتعلق بتطور المنظومة الجبائية ، و المنهج الوصفي التحليلي في الجانب المتعلق بإصلاح المنظومة الجبائية ، إضافة إلى المنهج الاستشراقي في تشخيص نجاعة قواعد تأسيس و التحصيل من خلال مؤشرات الأداء بالجزائر و اعتمادها في تطوير هذه المنظومة ، و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة عدم وجود صدق في التصريحات الجبائية للمكلفين ، مما يخلق مشاكل مستقبلية تعرقل عمل الإدارة الجبائية .

المطلب الثالث : أوجه التشابه و الإختلاف و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

أولا : أوجه الإختلاف

من خلال تعقيب على الدراسات السابقة يمكن التوصل إلى أن معظمها تطرقت إلى متغيرات البحث منفصلة .

ثانيا: أوجه التشابه

أغلب النتائج كانت حول على إدارة الضرائب مواجهة العراقيل و الصعوبات لتفعيل التحصيل الضريبي .

ثالثا : ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

¹ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2014-2015

في حين تتميز دراستنا عن الدراسات الأخرى بتناولها موضوع الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي في نفس الوقت .

كما أنها تميزت بتخصيصنا لجزء منها للتعريف بالرقابة الجبائية و مبادئها و أسباب إجرائها ، كما أشرنا إلى طرق تقدير و اجراءات التحصيل الضريبي ، إضافة إلى إظهار الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي من خلال تطبيق دراسة حالة : (التحقيق الجبائي والتحقق المحاسبي) .

تطرقنا في دراستنا الميدانية التطبيقية إلى ثلاثة شركات مختلفة ، شركتان معنويتان والشركة الثالثة طبيعية ، كل من هذه الشركات لها طريقة معينة في اكتشاف رقم الأعمال المخفي .

فالشركة الأولى عن طريق الجرد الفعلي للمخزون ، و الشركة الثانية بواسطة تصفح الفواتير أما بالنسبة للشركة الأخيرة فعن طريق معالجة المبيعات ، وهذا لم نلاحظه في الدراسات الأخرى .

كذلك اهتمت دراستنا بالجانب النظري من جميع نواحيه دون نقصان ، كما كان للجانب التطبيقي نصيب كبير أيضا من الدراسة

و عدم تطرقنا في الدراسات المسابقة إلى الدراسات الأجنبية وهذا راجع كون موضوع الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي الذي عالجه وطني ولا يحتاج إلى دراسات من دول أجنبية أخرى .

خلاصة الفصل :

بناء على ما تناولناه في هذا الفصل تبين لنا أن الرقابة الجبائية أهم وسيلة لإدارة الضرائب للقيام بفحص شامل لمختلف التصريحات الجبائية و الوثائق المقدمة ، وذلك من أجل التحقق من صحة و مصداقية المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين ، و أن التحصيل الضريبي هو مجموعة من الإجراءات والعمليات يتم من خلالها جمع مبالغ الضرائب لخزينة الدولة في مواعيد مناسبة و بطرق محددة وملائمة .

وكذلك تبين لنا الدور الذي تقوم به الرقابة الجبائية في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين بالضريبة ومنه زيادة إيرادات التحصيل الضريبي فهناك علاقة متكاملة بين التحصيل والرقابة فكلما كانت المراقبة الجبائية فعالة كانت إيرادات التحصيل وفيرة والعكس صحيح . كما أبرزنا المهام والمجهودات التي تقوم بها المديرية العامة للضرائب .

الفصل التطبيقي :

دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية تلمسان

تمهيد :

بعد قيامنا بدراسة الموضوع في الشق النظري الذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية ، و التحصيل الضريبي .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالات على مستوى مركز الضرائب بتلمسان لتعزيز ما تطرقنا إليه في الجانب النظري ، بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

تناولنا في المبحث الأول تقديم مركز الضرائب لولاية تلمسان ، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى الدراسات الميدانية بالمركز أما في المبحث الثالث و الأخير فاحتوى على الملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات .

المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب - تلمسان -

مراكز الضرائب هي عبارة عن إدارات تابعة لإدارة الضرائب وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مركز الضرائب - تلمسان -

المطلب الأول : نشأة و تعريف بمركز الضرائب لولاية تلمسان

قسمنا هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : نشأة مركز الضرائب

تم انشاء مركز الضرائب لتلمسان بموجب الجريدة الرسمية عدد 20 الصادرة بتاريخ 29 مارس 2009 الموافق ل 02 ربيع الثاني 1430 وفق موادها من 88 الى 101 حيث أن كل مادة من هذه المواد تنص على إنشا و تنظيم هذا المركز و تقسيمه إلى مصالح ، حيث كل مصلحة تكلف مصلحة خاصة بها و كان الإفتتاح الرسمي للمركز بتاريخ 14 اكتوبر 2012

الفرع الثاني : تعريف مركز الضرائب

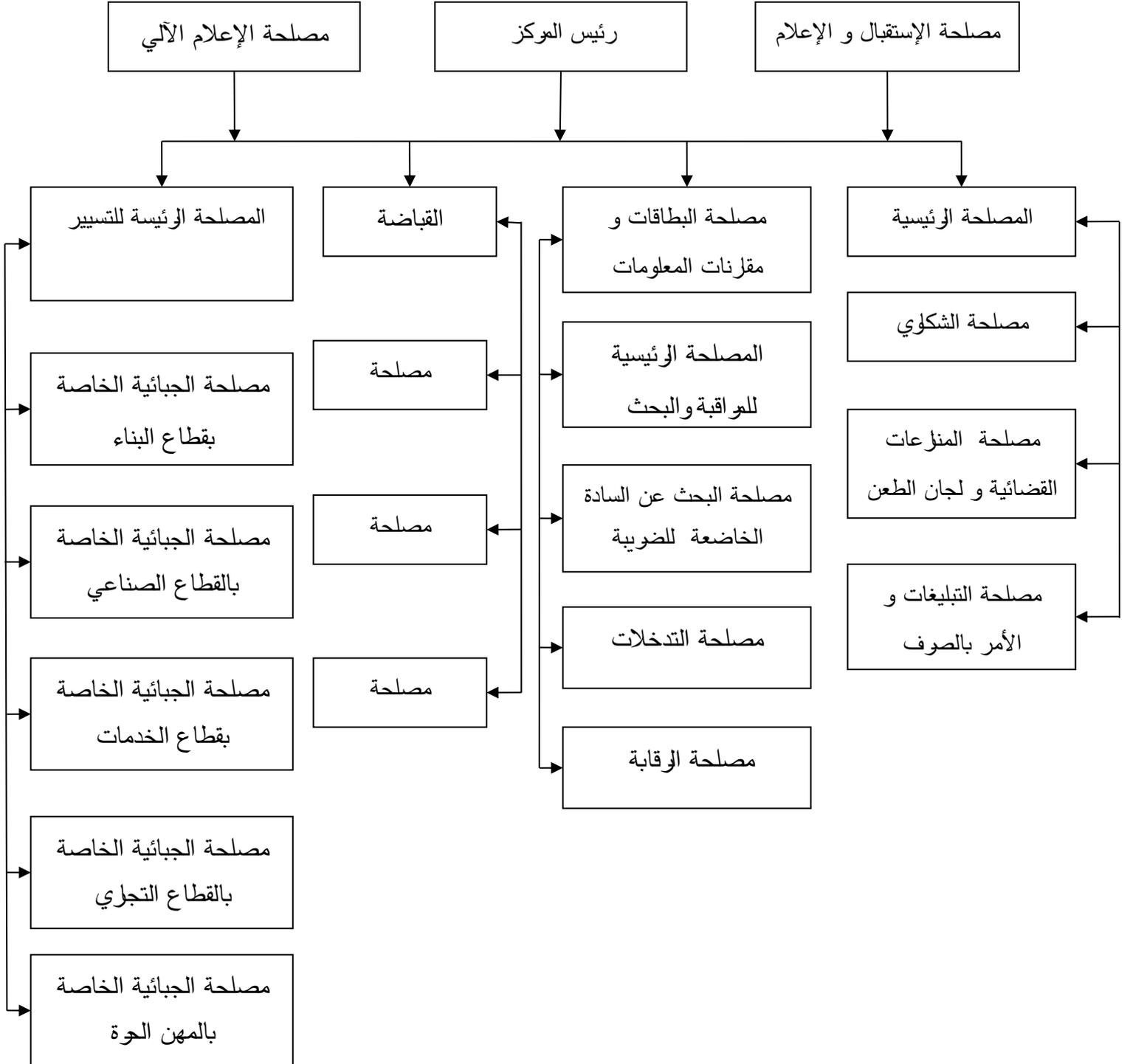
يعتبر مركز الضرائب دائرة تشغيلية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بإدارة وتسيير الملفات الضريبية وتحصيل الضرائب المستحقة من الأشخاص الطبيعيين الذين يتجاوز رقم أعماهم 8.000.000 دج، أو الذين قاموا بطلب الخضوع إلى النظام الحقيقي بمحض إرادتهم، وأيضا الأشخاص المعنويين بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق من قبلهم، إضافة إلى الأنشطة الغير خاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة والتي تعتبر مستثناة، حيث حددها المشرع الجبائي في المادة 282 مكرر | من ق.ض.م. ر.م .

أنشئ هذا المركز لتقديم خدمات نوعية ذات جودة عالية بهدف تطوير علاقة شراكة جديدة تجمع بينه وبين المكلفين بالضريبة تقوم على أساس الإستماع ، الإستجابة، التواجد، ومعالجة سريعة لجميع الطلبات التي يتم تقديمها من قبل المكلف بالضريبة.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تلمسان

سوف نقوم بإعداد الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تلمسان على شكل مخطط :

الشكل رقم 2-5 : الهيكل التنظيمي مركز الضرائب



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب لولاية تلمسان

1- المصلحة الرئيسية للتسيير ، وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في : مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للإحتجاجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها ، بصفته وكيلاً مفوضاً للمدير الولائي للضرائب.
- إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على إنسجامها.

تعمل على تسيير :

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الخدمات.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث، وتكلف بـ:

- إقتراح إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل إستغلالها.
- إقتراح عمليات مراقبة وإنجازها ، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

- مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ:
 - ✓ تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاص بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
 - ✓ تجميع المعطيات من المصالح المعنية ، وتخزينها وإستردادها من أجل إستغلالها.
 - ✓ التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق ، وتكلف ب:
 - ✓ إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الإطلاع.
 - ✓ إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان إنطلاقاً من المعلومة والإستعلامات المجمعة .

- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق وتكلف ب:
 - ✓ برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
 - ✓ إقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات إنطلاقاً من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

- مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل وتكلف ب :
 - ✓ إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
 - ✓ إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات ، وتكلف ب :

- ✓ دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز ، وكذا طلبات إسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- ✓ متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير :

- مصلحة الإحتجاجات وتكلف ب :
 - ✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرص ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/أو إسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

- ✓ دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
- ✓ معالجة منازعات التحصيل.

- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية وتكلف ب :
 - ✓ دراسة الطعون التابعة لإختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة وإختصاص لجان الطعن الإعفائي.

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

✓ المتابعة بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب ، للطعون والشكاوي المقدمة للهيئات القضائية.

- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع وتكلف بـ:

- ✓ تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية.
- ✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- ✓ إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4- القباضة ، وتكلف بـ :

- ✓ التكفل بالتسديدات التي يقومها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- ✓ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

✓ مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقييم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.
- تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5- مصلحة الإستقبال والإعلام تحت سلطة رئيس المركز ، وتكلف بـ:

- ✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- ✓ نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل ، وتكلف بـ:

- ✓ إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- ✓ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- ✓ الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لولاية تلمسان

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

1- في مجال تسيير الوعاء الضريبي :

- ✓ يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة على الأرباح المهنية .

2- في مجال التحصيل :

- ✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ، وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوات .
- ✓ التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

3- في مجال الرقابة :

- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- ✓ إعداد برامج التدخلات لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4- في مجال المنازعات :

- ✓ دراسة ومعالجة الشكاوى .
- ✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.

5- في مجال الإستقبال والإعلام :

- ✓ ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- ✓ إستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها ، أو كذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها.
- ✓ تنظيم وتسيير المواعيد.

المبحث الثاني : الدراسات الميدانية

تمهيد :

بعدما أتمنا الجزء النظري الذي تناولنا فيها الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و كذلك الدراسات السابقة ، كان لابد لنا من ربط الجزء النظري بالجانب التطبيقي و هذا من خلال إجراء دراسة تطبيقية على مستوى مركز الضرائب لولاية تلمسان .

و قد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب : المطلب الأول عرض الحالة الأولى و المتمثلة في : شركة ذات مسؤولية محدودة - صناعة الآلات الفلاحية ، و المطلب الثاني : عرض الحالة الثانية : شركة ذات مسؤولية محدودة - البيع بالجملة و التجزئة للإطارات المطاطية ، و المطلب الثالث : عرض الحالة الثالثة : شخص طبيعي ، أشغال عمومية و بناء .

المطلب الأول : عرض الحالة الأولى : شركة ذات مسؤولية محدودة - صناعة الآلات الفلاحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحالة الأولى من الدراسة التطبيقية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية تلمسان
مركز الضرائب تلمسان

السيد:.....
صناعة الآلات الفلاحية
المنطقة الصناعية شتوان تلمسان

إشعار التعديل بعد التدقيق

بعد إرسال إشعار التحقيق رقم 65 بتاريخ 10 ماي 2023، خضعت لتدقيق محاسبي للسنوات المالية 2019-2020-2021-2022 وبناء على ذلك، نتشرف بإبلاغكم بأن إدارة الضرائب تخطط لتعديل العناصر التي تستخدم كأساس لحساب بعض الضرائب والرسوم والجبايات وطلب ضريبة إضافية منك للأسباب المبينة في هذا الإشعار .

لديك، منذ استلام هذا الإخطار، فترة 40 يوماً لصياغة ملاحظاتك أو التعبير عن قبولك للتعديلات المقترحة. إن عدم الرد خلال هذا الموعد النهائي سيشكل موافقة ضمنية من جانبك (المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية).

يمكنك أيضاً، كجزء من ردك، طلب التحكيم في المسائل المتعلقة بالواقع أو الحقوق، حسب الحالة، من مدير المؤسسات الكبيرة، أو مدير الضرائب في الولاية، أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس البحث والتحقيق. الخدمة بموجب أحكام المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية. ونلفت انتباهكم إلى أن الحقوق المذكورة في هذا السياق ستكون مصحوبة بالعقوبات الضريبية التي يحددها القانون. بناءً على طلبك وقبل انتهاء الموعد النهائي للرد، يمكنك طلب أي توضيحات شفوية مفيدة حول محتوى الإشعار.

لديك خيار الحصول على مساعدة من محامٍ من اختيارك لمناقشة هذه المقترحات أو الرد عليها (المادة 20-4 من قانون الإجراءات الضريبية).

يتضمن هذا الإخطار 05 أوراق بما في ذلك هذه الورقة

أرجو أن تتقبلي، سيدتي، سيدي، التعبير عن تقديرنا الكامل

رئيس فرقة التحقيق

اسم ولقب ورتبة أعوان التحقيق

فحص المحاسبة :

وهي مقسمة إلى قسمين :

في الشكل :

- غياب السجلات المحاسبية الإلزامية المنصوص عليها في المادتين 9 و10 من القانون التجاري
- دفتر اليومية ودفتر الجرد.
- عدم وجود دفاتر المشتريات والمبيعات والنقد والعمليات المصرفية والعمليات المختلفة
- وجود وثائق للاربع سنوات المراقبة
- قررت المصلحة رفض المحاسبة الخاصة بك وفقاً للمادة 43 من قانون الإجراءات الجنائية

- إعادة تشكيل رقم الأعمال

يكشف فحص إقراراتك الضريبية ومحاسبتك عما يلي :

خلال تدخلنا الأول الذي حدث بتاريخ 2023/07/31، تم إجراء جرد فعلي للمخزون وذلك لمقارنتها بالمخزون المعلن عنه في جداول المخزون .

لوحظ أن هناك نقص في مخزون منتج "الدهان"، المنتج ضروري وإلزامي في عملية تصنيع الآلات فيما يتعلق بالمخزون الفعلي، والذي قمت بإعداد تقرير عنه والتوقيع عليه. نتج عن المخزون النظري في 2022/12/31 وجود اختلاف بين المخزون المعترف به والمخزون المعلن عنه، وتفصيله على الشكل التالي:

الجدول رقم 2-2 : الجرد الفعلي للمخزون

1650	المخزون في 2023/07/31 بالكغ
-	المشتريات من 2023/01/01 - 2023/07/31
-	المبيعات من 2023/01/01 - 2023/07/31
1769	المخزون المعترف به في 2022/12/31 بالكغ
1650	المخزون المعلن في 2021/12/31 بالكغ
119	الفارق بالكغ

وفقاً للورقة الفنية الخاصة بك، لتصنيع آلة واحدة يجب استهلاك 3.5 كغ من الطلاء، ونتيجة لذلك، نقوم بتحديد عدد الآلات المصنعة الغير المعلنة والمباعة ، وتفصيلها كما يلي:

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

الجدول رقم 2-3 : البطاقة الفنية لصناعة الآلات

119	كمية الطلاء بالكغ
3.5	الكمية المستهلكة لتصنيع آلة واحدة
34	عدد الآلات التي لم يتم الإعلان عنها

سيتم توزيع عدد الآلات المتباينة على السنوات الأربعة على النحو التالي :

الجدول رقم 2-4 : توزيع الآلات المتباينة على السنوات

عدد الآلات	السنوات
9 آلات	2019
9 آلات	2020
8 آلات	2021
8 آلات	2022

تم تحديد رقم الأعمال المتزايد عن طريق ضرب عدد الآلات في سعر البيع الوحدوي (كل سنة على حدى)

الجدول رقم 2-5 : تحديد رقم الأعمال الجديد

2022	2021	2020	2019	
8	8	9	9	عدد الآلات
220000	200000	195000	175000	السعر الوحدوي(البيع)
1760000	1600000	1755000	1575000	الزيادة في رقم الأعمال

1- حالة الرسم على النشاط المهني :

سيتم زيادة عن الرسوم العقوبات وفقا للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-6 : الرسم على النشاط المهني

2022	2021	2020	2019	
27.952.780	45.686.100	45.483.136	42.825.100	رقم الأعمال المصرح به
1.760.000	1.600.000	1.755.000	1.575.000	الزيادة في رقم الأعمال
29.712.780	47.286.860	47.238.136	44.400.100	رقم الأعمال المعترف به
00	16000	17550	15750	الرسم على النشاط المهني
00	1600	1755	1575	العقوبات
00	17600	19305	17325	الرسم على النشاط المهني الإجمالي

- فيما يخص سنة 2022 الرسم على النشاط المهني معفى (مؤسسة إنتاجية)

لأن المبلغ المتهرب منه أقل من 50.000 دج -% العقوبات 10

مجموع حقوق الرسم على النشاط المهني لأربع سنوات: 54.230

2- حالة الرسم على القيمة المضافة :

سيتم زيادة إلى الحقوق العقوبات وفقاً للمادة 1- 116

الجدول رقم 2-7 : الرسم على القيمة المضافة

2022	2021	2020	2019	
27.952.780	45.686.100	45.483.136	42.825.100	رقم الأعمال المصرح به
1.760.000	1.600.000	1.755.000	1.575.000	الزيادة في رقم الأعمال

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

29.712.780	47.286.860	47.238.136	44.400.100	رقم الأعمال المعترف به
334.400	304.000	333.450	299.250	الرسم على القيمة المضافة
83.600	76.000	83.362	74.813	العقوبات 25 %
418.000	380.000	416.812	374.063	الرسم على القيمة المضافة الإجمالي

لأن المبلغ يفوق 200.000 دج طبقنا معدل العقوبات 25 %

مجموع حقوق الرسم على القيمة المضافة لأربع سنوات: 1.588.875

3- حالة الضريبة على أرباح الشركات IBS :

تم تحديد الأرباح المعترف بها من خلال تطبيق معدلات صافي الربح المعلنة في إقراراتكم،
وتفاصيلها كما يلي:

الجدول رقم 2-8 : الضريبة على أرباح الشركات

2022	2021	2020	2019	
29.712.780	47.286.860	47.238.136	44.400.100	رقم الأعمال المعترف به
12.5%	12.5%	12.5%	17%	معدل الربح الصافي
3.714.098	5.910.858	5.904.767	7.548.017	الربح المعترف به
3.494.098	5.710.858	5.685.392	7.280.267	الربح المصرح به
220.000	200.000	219.375	267.750	الربح الزائد (المسترجع)

- حساب الضريبة على أرباح الشركات:

معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبق هو 19% (نشاط الإنتاج) للسنوات المالية الأربعة
المراجعة وفقا للمادة 150 من قانون المالية التكميلي لعام 2015
الحقوق البسيطة ستزيد عليها العقوبات وفقا للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة.

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

الجدول رقم 2-9 : حساب الضريبة على أرباح الشركات

2022	2021	2020	2019	
3.714.098	5.910.858	5.904.767	7.548.017	الربح المعترف به
3.494.098	5.710.858	5.685.392	7.280.267	الربح المصرح به
220.000	200.000	219.375	267.750	الربح الزائد (المسترجع)
41.800	38.000	41.681	50.873	الضريبة على أرباح الشركات
4.180	3.800	4.168	7.631	العقوبات
45.980	41.800	45.849	58.504	ضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع

مجموع حقوق الضريبة على أرباح الشركات لأربع سنوات: 192.133

- تحديد الدخل الموزع :

الجدول رقم 2-10 : تحديد الدخل الموزع

2022	2021	2020	2019	
220.000	200.000	219.375	267.750	الربح الزائد (المسترجع)
41.800	38.000	41.681	50.873	الضريبة على أرباح الشركات
178.200	162.000	177.694	216.877	الدخل الموزع

4- حالة الضريبة على الدخل الإجمالي/الإقتطاع من المصدر :

يتم توزيع الأرباح بعد إقتطاع الضريبة على أرباح الشركات المستردة بتطبيق معدل ثابت وفقاً لقانون المالية لسنة 2002 10%

الحقوق البسيطة ستزيد عليها العقوبات وفقاً للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

الجدول رقم 2-11 : الضريبة على الدخل الإجمالي/الإقتطاع من المصدر

2022	2021	2020	2019	
178.200	162.000	177.694	216.877	الدخل الموزع
26.730	24.300	26.654	32.531	الضريبة على الدخل الإجمالي 15%
2.673	2.430	2.665	3.253	الغرامات 10%
29.403	26.730	29.319	35.784	الضريبة على الدخل الإجمالي الواجبة الدفع

مجموع حقوق الضريبة على الدخل الإجمالي/ الإقتطاع من المصدر لأربع سنوات : 121.236

TAP-TVA-IBS-IRG/ASS المبلغ الكلي الواجب الدفع : 1.956.474

المطلب الثاني : عرض الحالة الثانية : شركة ذات مسؤولية محدودة – البيع
بالجملة و التجزئة للإطارات المطاطية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحالة الثانية من الدراسة التطبيقية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية تلمسان
مركز الضرائب تلمسان

السيد:.....
البيع بالجملة والتجزئة للإيطارات
المطاطية
المنطقة الصناعية شتوان تلمسان
تلمسان

في: 2022/11/05

إشعار التعديل بعد التدقيق

بعد إرسال إشعار التحقيق رقم 65 بتاريخ 28 ماي 2022، خضعت لتدقيق محاسبي للسنوات المالية 2018-2019-2020-2021 وبناء على ذلك، نتشرف بإبلاغكم بأن إدارة الضرائب تخطط لتعديل العناصر التي تستخدم كأساس لحساب بعض الضرائب والرسوم والجبايات وطلب ضريبة إضافية منك للأسباب المبينة في هذا الإشعار .

لديك، منذ استلام هذا الإخطار، فترة 40 يوماً لصياغة ملاحظاتك أو التعبير عن قبولك للتعديلات المقترحة. إن عدم الرد خلال هذا الموعد النهائي سيشكل موافقة ضمنية من جانبك (المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية).

يمكنك أيضاً، كجزء من ردك، طلب التحكيم في المسائل المتعلقة بالواقع أو الحقوق، حسب الحالة، من مدير المؤسسات الكبيرة، أو مدير الضرائب في الولاية، أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس البحث والتدقيق. الخدمة بموجب أحكام المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية. ونلفت انتباهكم إلى أن الحقوق المذكورة في هذا السياق ستكون مصحوبة بالعقوبات الضريبية التي يحددها القانون. بناءً على طلبك وقبل انتهاء الموعد النهائي للرد، يمكنك طلب أي توضيحات شفوية مفيدة حول محتوى الإشعار.

لديك خيار الحصول على مساعدة من محامٍ من اختيارك لمناقشة هذه المقترحات أو الرد عليها (المادة 20-4 من قانون الإجراءات الضريبية).

يتضمن هذا الإخطار 05 أوراق بما في ذلك هذه الورقة

أرجو أن تتقبلي، سيدتي، سيدي، التعبير عن تقديرنا الكامل

رئيس فرقة التحقيق

اسم ولقب ورتبة أعوان التحقيق

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

من خلال فحص وضعك الضريبي والمحاسبي، تبين وجود ملاحظات ومخالفات، وهي كالتالي:

- في الشكل:

- وجود دفاتر المحاسبة الإجبارية المنصوص عليها بالفصلين 9 و 10 من المجلة التجارية أي دفتر اليومية و دفتر الجرد، تم إدراجهما و التوقيع عليهما بالأحرف الأولى بتاريخ 2021/02/06 من قبل رئيس محكمة تلمسان.
- وجود كشوف المرتبات.
- وجود الدفاتر المساعدة للمشتريات والمبيعات، البنكية، النقدية والعمليات المختلفة.
- يتم مسك الحسابات وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في قانون S.C.F.
- المحاسبة مدعمة بالمستندات المؤيدة للسنوات المالية الأربع التي تم التحقق منها.

- في العمق:

يكشف فحص إقراراتك الضريبية ومحاسبتك كما يلي:
خلال مداخلتنا الأولى والتي تمت بتاريخ 12/06/2022 تمت ملاحظة جرد المخزون الفعلي وتم تحرير محضر به والتوقيع عليه من قبلكم.
نتج عن المخزون النظري كما في 2021/12/31 وجود اختلاف بين المخزون المعترف به والمخزون المعلن عنه، ومن ذلك:

الجدول رقم 2-12 : الجرد الفعلي للمخزون

2024	المخزون في :2022/06/12
702	المشتريات من 2022/01/01 إلى 2022/06/12
1056	المبيعات من 2022/01/01 إلى 2022/06/12
2378	المخزون المعترف به في 2021/12/31
2814	المخزون المصرح به في 2021/12/31
436	الفارق

سيتم توزيع عدد الإطارات المخفية على السنوات الأربعة بالطريقة التالية:
النسبة المئوية لرقم الأعمال المصرح به للسنة مقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي للأربع سنوات المصرح بها

- توزيع الإستهلاك:

الجدول رقم 2-13 : توزيع الإستهلاك

النسبة المئوية لرقم الأعمال المصرح به مقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي	رقم الأعمال المصرح بها	السنوات	رقم الأعمال للسنوات الأربعة المصرح بها
20%	20.890.851	2018	104.562.815
29%	30.098.393	2019	104.562.815
27%	28.672.344	2020	104.562.815
24%	24.901.227	2021	104.562.815

عدد الإطارات المخفى لكل سنة سيتم تحديدها على الشكل التالي :

النسبة المئوية المحتجزة مقارنة مع الإطارات الإجمالية المخفية

الجدول رقم 2-14 : عدد الإطارات المخفية

2021	2020	2019	2018	
436	436	436	436	إجمالي الإطارات المخفية
24%	27%	29%	20%	النسبة المئوية للإطارات المخفية
104	118	126	88	عدد الإطارات المخفية

- تحديد الزيادة رقم الأعمال:

إن تحديد الزيادة في رقم الأعمال يتم حسابه بتطبيق متوسط السعر لكل سنة على عدد الإطارات المخفية .

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

الجدول رقم 2-15 : الزيادة في رقم الأعمال

2021	2020	2019	2018	
104	118	126	88	عدد الإطارات المخفية
5.300	5.200	5.100	5.000	سعر البيع المتوسط لكل سنة
551.200	613.600	642.600	440.000	رقم الأعمال الزائد

1- حالة الرسم على النشاط المهني

سيتم زيادة عن الرسوم العقوبات وفقاً للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-16 : الرسم على النشاط المهني

2021	2020	2019	2018	
24.901.227	28.672.344	30.098.393	20.890.851	رقم الأعمال المصرح به
551.200	613.600	642.600	440.000	الزيادة في رقم الأعمال
25.452.427	29.285.944	30.740.993	21.330.851	رقم الأعمال المعترف به
509.048	585.719	614.820	426.617	الرسم على النشاط المهني الخاضع
498.025	573.447	601.968	417.816	الرسم على النشاط المهني المفروض
11.023	12.272	12.852	8.801	الحقوق المستردة
1.103	1.227	1.285	880	العقوبات 10%
12.126	13.499	14.137	9.681	مجموع الحقوق

مجموع حقوق الرسم على النشاط المهني لأربع سنوات: 49.443

2- حالة الرسم القيمة المضافة :

سيتم زيادة إلى الحقوق العقوبات وفقاً للمادة 1-116

الجدول رقم 2-17 : الرسم على القيمة المضافة

2021	2020	2019	2018	
24.901.227	28.672.344	30.098.393	20.890.851	رقم الأعمال المصرح به
551.200	613.600	642.600	440.000	الزيادة في رقم الأعمال
25.452.427	29.285.944	30.740.993	21.330.851	رقم الأعمال المعترف به
4.835.961	5.564.329	5.840.789	4.052.862	الرسم على القيمة المضافة الخاضع
4.731.233	5.447.745	5.718.695	3.969.262	الرسم على القيمة المضافة المفروض
104.728	116.584	122.094	83.600	الحقوق المستردة
15.709	17.488	18.314	12.540	العقوبات 15%
120.437	134.072	140.408	96.140	مجموع الحقوق

مجموع حقوق الرسم على القيمة المضافة لأربع سنوات: 491.057

3- حالة الضريبة على الدخل الإجمالي /الأجور :

خلال عملية المراقبة لم نلاحظ أية أخطاء فيما يخص المرتبات والأجور

4- حالة الضريبة على أرباح الشركات IBS :

تم تحديد الأرباح المعترف بها من خلال إعادة دمج التعديلات في الأرباح المعلنة للسنوات الأربعة التي تم التحقق منها مع الأخذ بعين الاعتبار الخصومات المتتالية لحقوق الرسم على النشاط المهني، تطبيق معدلات صافي الربح المعلنة في إقراراتكم، وتفاصيلها كما يلي:

الجدول رقم 2-18 : الضريبة على أرباح الشركات

2021	2020	2019	2018	
551.200	613.600	642.600	440.000	الزيادة في رقم الأعمال
11.023	12.272	12.852	8.801	خصم الرسم على النشاط المهني
1.284.271	1.283.829	1.427.408	1.878.130	الربح المعترف به
744.095	682.501	797.660	1.446.930	الربح المصرح به
540.176	601.328	629.748	431.200	الربح المسترجع
26%	26%	26%	26%	معدل BS
140.446	156.345	163.734	112.112	الحقوق المستردة
21.067	23.452	24.560	16.817	العقوبات 15%
161.513	179.797	188.294	128.929	مجموع الحقوق

مجموع حقوق الضريبة على أرباح الشركات لأربع سنوات: 658.533

5- حالة الضريبة على الدخل الإجمالي / الإقتطاع من المصدر :

يتم توزيع الأرباح بعد إقتطاع الضريبة على أرباح الشركات المستردة بتطبيق معدل ثابت 15%.

الحقوق البسيطة ستزيد عليها العقوبات وفقا للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-19 : الضريبة على الدخل الإجمالي / الإقتطاع من المصدر

2021	2020	2019	2018	
540.176	601.328	629.748	431.200	الربح الزائد
140.446	156.345	163.734	112.112	BS حقوق
399.730	444.983	466.014	319.088	المبلغ الخاضع
15%	15%	15%	15%	المعدل
59.960	66.748	69.902	47.863	الحقوق المستردة
15%	15%	15%	10%	معدل العقوبات
8.994	10.012	10.485	4.786	مبلغ العقوبات

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

68.954	76.760	80.387	52.649	مجموع الحقوق
--------	--------	--------	--------	--------------

مجموع حقوق الضريبة على الدخل الإجمالي / الإقتطاع من المصدر لأربع سنوات: 278.750

المبلغ الكلي الواجب الدفع TAP-TVA-IBS-IRG/ASS: 1.477.783

المطلب الثالث : عرض الحالة الثالثة : شخص طبيعي ، أشغال عمومية و بناء

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحالة الثالثة من الدراسة التطبيقية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية تلمسان
مركز الضرائب تلمسان

السيد:.....
البيع بالجملة والتجزئة للإيطارات
المطاطية
المنطقة الصناعية شتوان تلمسان
تلمسان

في: 2022/11/05

إشعار التعديل بعد التدقيق

بعد إرسال إشعار التحقيق رقم 65 بتاريخ 28 ماي 2022، خضعت لتدقيق محاسبي للسنوات المالية 2018-2019-2020-2021 وبناء على ذلك، نتشرف بإبلاغكم بأن إدارة الضرائب تخطط لتعديل العناصر التي تستخدم كأساس لحساب بعض الضرائب والرسوم والجبايات وطلب ضريبة إضافية منك للأسباب المبينة في هذا الإشعار .

لديك، منذ استلام هذا الإخطار، فترة 40 يوماً لصياغة ملاحظاتك أو التعبير عن قبولك للتعديلات المقترحة. إن عدم الرد خلال هذا الموعد النهائي سيشكل موافقة ضمنية من جانبك (المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية).

يمكنك أيضاً، كجزء من ردك، طلب التحكيم في المسائل المتعلقة بالواقع أو الحقوق، حسب الحالة، من مدير المؤسسات الكبيرة، أو مدير الضرائب في الولاية، أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس البحث والتحقيق. الخدمة بموجب أحكام المادة 20-6 من قانون الإجراءات الضريبية.

ونلفت انتباهكم إلى أن الحقوق المذكورة في هذا السياق ستكون مصحوبة بالعقوبات الضريبية التي يحددها القانون. بناءً على طلبك وقبل انتهاء الموعد النهائي للرد، يمكنك طلب أي توضيحات شفوية مفيدة حول محتوى الإشعار.

لديك خيار الحصول على مساعدة من محامٍ من اختيارك لمناقشة هذه المقترحات أو الرد عليها (المادة 20-4 من قانون الإجراءات الضريبية).

يتضمن هذا الإخطار 05 أوراق بما في ذلك هذه الورقة

أرجو أن تتقبلي، سيدتي، سيدي، التعبير عن تقديرنا الكامل

رئيس فرقة التحقيق

اسم ولقب ورتبة أعوان التحقيق

من خلال فحص وضعك الضريبي والمحاسبي، تبين وجود ملاحظات ومخالفات، وهي كالتالي:

- في الشكل

يتضمن كافة المستندات والدفاتر الإلزامية التي تقتضيها القوانين الجاري بها العمل، وفي المادتين 9 و 10 من القانون التجاري ونظام المحاسبة المالية ، وهما دفتر اليومية ودفتر الجرد المدرجين والموقعين بالأحرف الأولى بتاريخ 2003/11/09 من قبل رئيس محكمة تلمسان وكذا السجلات المساعدة (البنك ، الصندوق ، الشراء ، البيع ومختلف العمليات) المحتفظ بها على دعم حاسوبي وفق نظام محاسبي مركزي .

طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-110 لسنة 2009 صدر في 7 ابريل 2009 تحديد شروط وكيفيات مسك الحسابات باستعمال نظام الحاسوب والمرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008 والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2010، وهو مفصل في السجلات المساعدة ومدعم بالوثائق المؤيدة للوثائق الخاصة بالسنوات المالية الأربع المدققة.

- في العمق:

مراقبة الحسابات المحاسبية المختلفة (النقدية، المصرفية ، التحويلات المالية ، المشتريات ، العملاء ، الموردين ، الضرائب على المشتريات، إلخ) والمستندات الداعمة التي كانت بمثابة الأساس لإعداد الميزانية العمومية (حزمة الضرائب) والإقرارات الشهرية (G50) ، سمحت لنا بملاحظة بعض السهو والمخالفات المحاسبية والضريبية مثل حالة الفواتير.

حالة الفواتير :

إن فحص حساب الفواتير من خلال التحصيلات المعلنة ومراعاة أرصدة العملاء الأولية والنهائية لم يظهر أي فرق.

حالة التحصيل النقدي

لم تكشف مراقبة الإيصالات عن أي فرق.

مراقبة تكاليف التشغيل

من بين نفقات التشغيل المعترف بها، لا تلتزم بعضها بقواعد الخصم الرسمية أو الموضوعية المنصوص عليها في المادة 169 إلى 171 من قانون CIDTA (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة)

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

حساب نفقات التنقل و الإستقبال :

تكاليف السفر والاستقبال مبالغ فيها للغاية، لذلك سيتم قبول 50% فقط من التكاليف لتحديد IRG على الدخل

الجدول رقم 2-20 : نفقات التنقل و الإستقبال

2020	2019	2018	2017	
1.905.742	2.793.971	4.439.820	5.649.522	تكاليف التنقل
50%	50%	50%	50%	المعدل
952.871	1.396.986	2.219.910	2.824.761	الدخل المعاد دمجها

مراقبة المشتريات

كشفت مراقبة هذا الحساب عن وجود فواتير المشتريات وهمية سيتم تقنينها من خلال تطبيق هامش إجمالي قدره 120% على المشتريات التي تعتبر معاد بيعها

الجدول رقم 2-21 : مراقبة المشتريات

2017	
2.490.750	المشتريات المستهلكة
%120	الهامش
2.988.900	رقم الأعمال الغير مصرح به

مراقبة الرسوم على المشتريات :

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

كشفت مراقبة الرسوم على المشتريات التي أثقلت اقتناء السلع والخدمات خلال الفترة التي تم التحقق منها ، عن وجود رسم على القيمة المضافة واجبة السداد بسبب التأخر في السداد وعدم وجود سند السداد.

وضعية الرسوم على المشتريات مفصلة كما يلي :

السنة المالية 2017 :

الجدول رقم 2-22 : مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2017

النمط	مبلغ TVA	
الدفع لأجل	798.319	فاتورة بتاريخ EURL BIB FER 2017/11/05
الدفع لأجل	658.618	فاتورة بتاريخ SARL HAMADA 2017/11/30
الدفع لأجل	321.810	فاتورة بتاريخ SARL HAMADA 2017/12/31
عدم وجود طريقة الدفع	53.007	فاتورة بتاريخ SPA ETVHP 2017/01/31
الدفع لأجل	660.550	فاتورة بتاريخ SARL 2017/09/27 MAGHREB
الدفع لأجل	798.319	فاتورة بتاريخ EURL BIB FER 2017/11/05
الدفع لأجل	957.983	فاتورة بتاريخ SARL DOOR 2017/12/10
الدفع لأجل	798.313	فاتورة بتاريخ EURL BIB FER 2017/12/20
	5.046.919	المجموع

السنة المالية 2018 :

الجدول رقم 2-23 : مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2018

النمط	مبلغ TVA	
بدون دفع	14.176	فاتورة بتاريخ CANAL PLAST 2018/01/22
بدون دفع	51.533	فاتورة بتاريخ BENKHALDI 2018/05/24
الدفع لأجل	47.133	فاتورة بتاريخ SARL CGMSG 2018/06/06
الدفع لأجل	47.133	فاتورة بتاريخ SARL CGMSG 2018/01/10
الدفع لأجل	47.133	فاتورة بتاريخ SARL 2018/06/14 CGMSG

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

غياب وصل الدفع	266.102	فاتورة بتاريخ SARL 2018/07/01 B.TAFNA
غياب وصل الدفع	415.953	فاتورة بتاريخ SARL ELMIR 2018/09/12 TR
غياب وصل الدفع	478.994	فاتورة بتاريخ SARL 2018 /10/03 CARAUE
	1.368.157	المجموع

السنة المالية 2019 :

الجدول رقم 2-24 : مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2019

النمط	مبلغ TVA	
الدفع لأجل	137.041	فاتورة بتاريخ CERAM 2019/06/10
الدفع لأجل	137.041	فاتورة بتاريخ CERAM 2019/06/11
دفع بنكي	437.614	فاتورة بتاريخ MAGHREB FR 2019/11/28
بدون دفع	100.313	فاتورة بتاريخ MENANI 2019/07/31
بدون دفع	395.093	فاتورة بتاريخ MENANI 2019/10/31
بدون دفع	84.470	فاتورة بتاريخ MENANI 2019/11/30
	1.291.572	المجموع

السنة المالية 2020 :

الجدول رقم 2-25 : مراقبة الرسوم على المشتريات للسنة المالية 2020

النمط	مبلغ TVA	
مكررة مرتين	522.100	فاتورة بتاريخ EURL EL MIEH 2020/04/04
بدون دفع	208.106	فاتورة بتاريخ MENANI 2020/12/31
	730.206	المجموع

حالة الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور IRG/ SAL

لم تسفر مراقبة الرواتب المدفوعة عن أي فروقات .

إجراءات التسوية (المناقشة) الحضورية :

تطبيقا لأحكام المادة 20 فقرة 5 من مجلة الإجراءات الجبائية المعدلة والممثلة بالفصل 31 من قانون المالية لسنة 2012، ثم اتفاق عملية مراقبة السنوات المالية الأربع المراجعة بجلسة عمل انعقدت بتاريخ 2021/11/22.

خلال هذا الاجتماع أصبحت على علم بجميع الملاحظات التي لوحظت أثناء التفتيش ، وفي نهاية هذا الاجتماع تم تحرير محضر وتوقيفه من الطرفكم طبق الأحكام الفصل 20 فقرة 6 من قانون الإجراءات الجبائية .

تصحيح الوضعية الجبائية :

وفي ضوء ما سبق يتم الحفاظ على حساباتكم وتم تصحيح وضعيتكم الضريبية وفق الإجراءات التالية :

حالة الرسم على النشاط المهني TAP :

سيتم زيادة على الرسم عقوبات المنصوص عليها في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-26 : الرسم على النشاط المهني TAP

2017	
2.988.900	رقم الأعمال
59.778	الرسم على النشاط المهني 2%
8.967	العقوبة
68.745	المجموع

حالة الرسم على القيمة المضافة TVA (رقم الأعمال المتهرب منه) :

سيتم زيادة على الرسم عقوبات المنصوص عليها في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-27 : الرسم على القيمة المضافة TVA

2017	
2.988.900	رقم الأعمال

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

567.891	الرسم على القيمة المضافة 19%
141.972	العقوبة 25%
709.863	المجموع

حالة الرسم على القيمة المضافة TVA (على المشتريات) :
سيتم زيادة على الرسم عقوبات المنصوص عليها في المرسوم 116 من CTCA

الجدول رقم 2-28 : الرسم على القيمة المضافة TVA (على المشتريات)

2020	2019	2018	2017	
730.572	1.291.572	1.368.157	5.046.919	الرسم على القيمة المضافة
182.552	322.893	342.039	1.261.730	العقوبات
912.758	1.614.465	1.710.196	6.308.649	المجموع

تحديد الدخل المعترف به :

تم تحديد الدخل المعترف به من خلال إعادة دمج رقم الأعمال غير المعلن عنه في الفواتير وكذلك المصاريف غير المبررة في الدخل المعلن مع الأخذ في الاعتبار الخصم المتتالي .

الجدول رقم 2-29 : الدخل المعترف به

2020	2019	2018	2017	
574.262	3.448.393	7.531.207	7.110.657	الدخل معلن عنه
0	0	0	2.988.900	رقم الأعمال متهرب منه
267.033	0	0	0	الرسم على النشاط المهني
952.871	1.396.986	2.219.910	2.824.761	تكاليف (نفقات النقل)
0	0	0	2.490.750	خصم المشتريات
0	0	0	59.778	خصم TAP
1.824.166	4.845.379	9.751.117	10.373.790	الدخل المعترف به

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

حالة الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

وفقا للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة فأنت تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي من خلال تطبيق السلم التصاعدي سيتم زيادة على الرسم عقوبات المنصوص عليها في المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة

الجدول رقم 2-30 : الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

2020	2019	2018	2017	
1.824.166	4.845.379	9.751.117	10.373.790	الدخل المعترف به
574.262	3.448.393	7.531.207	7.110.657	الدخل المصرح به
1.249.904	1.396.986	2.219.910	3.263.133	الدخل المتهرب منه
506.458	1.563.883	3.280.891	3.498.826	الضريبة على الدخل الإجمالي واجبة الدفع
112.279	1.074.938	2.503.922	2.356.730	الضريبة على الدخل الإجمالي المدفوعة
394.179	488.945	776.969	1.142.096	الحقوق المطلوبة
98.545	122.236	194.242	285.524	العقوبات 25%
492.724	611.181	971.211	1.427.620	المجموع

جدول إسترجاع الحقوق و العقوبات :

الجدول رقم 2-31 : إسترجاع الحقوق و العقوبات

مجموع الحقوق	العقوبات	حقوق العادية	
68.745	8.967	59.778	TAP
709.863	141.972	567.891	TVA
10.546.068	2.109.214	8.436.854	TVA على المشتريات
3.502.736	700.547	2.802.189	IRG
14.827.412	2.960.700	11.866.712	المجموع

المبحث الثالث : الملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات

بعد الإنتهاء من الجانب النظري و التطبيقي سنقوم بمناقشة كل ما تطرقنا إليه سابقا و هذا من خلال إبراز الملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات ، فقسنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب : المطلب الأول : كيفية إختيار الحالات من طرف مركز الضرائب ، و المطلب الثاني : أهم الملاحظات في الدراسات الميدانية ، و كذا المطلب الثالث : التوصيات و الإستنتاجات

المطلب الأول : كيفية إختيار الحالات من طرف مركز الضرائب

قبل عملية اختيار المكلفين بالضريبة الذين سيتم الرقابة على وضعيتهم الجبائية يجب مراعاة بعض الشروط نذكر منها:

- إذا كان للمؤسسة رقم أعمال كبير ومستحقات ضريبة قليلة تلجأ إدارة الضرائب إلى الرقابة من أجل التأكد.
- إذا كانت هذه المؤسسة لم يتم الرقابة عليها من قبل.
- إذا كانت مدة الرقابة مرت عليها سنوات كثيرة.
- إذا توصلت الرقابة على مؤسسة ما بكشف تعاملات كبيرة مخفية لمؤسسة أخرى تربطهما مبادلات (معاملات)
- تلقى المحققون (مفتشوا الضرائب) توجيهات وطنية ومحلية تدعوهم إلى رقابة قطاع معين من النشاط أو مهنة معينة خلال سنة من السنوات
- غياب التصريح من قبل المكلف بالضريبة ثم التصريح بعدها قد يثير شكوكا لدى الإدارة الجبائية أو التصريح بمعلومات غير كاملة و واضحة
- التصريحات المتباينة وهذا من خلال ربط مختلف التصريحات مع بعضها البعض قد يكشف إلى وجود تناقضات تؤدي إلى إجراء التحقيق
- الإبلاغات هناك جهات أخرى يمكنهم ، بل يتعين عليهم تزويد الإدارة الجبائية بالمعلومات المتحصل عليها على سبيل المثال : (الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته ، المحاكم ، النيابة العامة ، البنوك ، شركات التأمين) تؤدي إلى رقابة جبائية.
- الإبلاغات من الأشخاص : لأسباب أخلاقية تتجنب الإدارة الجبائية استخدامها كمصدر للمعلومات إلا إذا كانت مصحوبة بأدلة مادية (مستندات محاسبية ، فواتير مزيفة ، عقود

...الخ) مثلا الزوجات السابقات ، الأزواج الراغبين في الإنتقام من زوجاتهم الموظفين
الساخطين نتيجة فصلهم

المطلب الثاني : أهم الملاحظات في الدراسات الميدانية

أثناء تفحصنا للعمليات التي قام بها المراقب الجبائي لاحظنا:
استعمال ثلاثة معدلات للعقوبات : 10% ، 15% ، 25%
10% إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 50.000 دج
15% إذا كان المبلغ محصور بين 50.000 دج و 200.000 دج
25% إذا كان المبلغ يفوق 200.000 دج

إختلاف معدلات TAP و هذا راجع للفرات المالية وكذلك لنوع النشاط ، كذلك في حالة سنة
2022 مؤسسة إنتاجية لاحظنا إلغاء TAP و هذا راجع لقانون المالية لسنة 2022.
الضريبة على الدخل الإجمالي (إقتطاع من المصدر) نستعمل فقط معدل 15% ولا نراعي إن
كان المكلف مقيم أو غير مقيم (لأنه بعد سنة 2018 أصبح المعدل ثابت ب 15%)
كذلك من خلال ثلاثة حالات درسناها لاحظنا أن ادارة الضرائب قامت بإسترجاع مبالغ معتبرة ، و
منه نستنتج أنه كلما زادت عمليات الرقابة زاد الدخل الضريبي و هو ما يؤكد صحة فرضيتنا
(زيادة التحصيل الضريبي من خلال الرقابة الجبائية)

المطلب الثالث : التوصيات و الإستنتاجات

ولكي تتمكن إدارة الضرائب من تطبيق مبتهاها الضريبي والزيادة في تحصيلها الجبائي ينبغي عليها
اتخاذ التدابير والإجراءات التالية :

1-تحسين الإطار التنظيمي :

حتى تتمكن ادارة الضرائب من فرض سيادة القانون بهدف تحقيق فعالية النظام الضريبي ، يتوجب
عليها أن تولي اهتمام بالمسائل التنظيمية الثانية
- الاهتمام بالتبليغات المرسلة للمكلف بالضريبة لضمان حقوقه
- تحميل قابض الضرائب المتقاعس عن أداء واجبه مسؤولية باقي التحصيل المختلف الضرائب
والرسوم .

-أخلفة الإدارة من خلال ضبط سلوكيات الأعوان ولا سيما أصحاب المناصب العليا
- السهر على تنسيق الأعمال بين مصالح الوعاء ومصالح التحصيل
- العمل على وضع برمجيات تسهل عمل قباضات الضرائب
- دعم وتحسين جودة الرقابة الجبائية بهدف تحقيق مبدأ العدالة الضريبية

- العمل على اعتماد خطة لتحصيل المتأخرات الضريبية انطلاقاً من أهميتها
- دعم قباضات الضرائب بالوسائل المادية والتكنولوجية
- تحسين و تقوية التشريعات الجبائية حتى لا يسهل تجاوزها.
- دراسة نظام الغرامات و العقوبات بحيث تتماشى مع طبيعة و درجة الجريمة المرتكبة.

2-الاهتمام بالموارد البشري :

- ان زيادة نسب التحصيل الضريبي لا يمكن تحقيقه إلا إذا اعتمد في أولى أولوياته تثمين العنصر البشري والاهتمام به، ولتجسيد ذلك يتطلب من إدارة الضرائب القيام بما يلي :
- الاهتمام بالأعوان من جانب تحسين الخدمات التي توفرها الإدارة لهم .
- العمل على توفير الحماية القانونية لهم من كل أشكال الضغوطات التي يتعرضون لها.
- تحسين الراتب والمكافآت لحمايتهم من كل أشكال الإغراءات الممارسة عليهم.
- العمل على الاعتماد القانوني لأعوان التحصيل الجبائي
- تأهيل المورد البشري خلال التكوين المستمر وتحسين المستوى و تجديد المعلومات سواء على المستوى المحلى أو الجهوي أو الوطني .
- الحرص على أن يكون التوظيف و تولى المناصب العليا وفق أحكام مواد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته
- العمل على خلق روح المنافسة بين أعوان المتابعات عن طريق منح تحفيز مادي (نسبة معينة من الدين الضريبي المحصل)

3-تحسين وتوطيد العلاقة مع المكلفين بالضريبة :

- بهدف التحصيل المبكر للإيرادات الضريبية وبشكل منتظم، يجب على إدارة الضرائب أن تسعى إلى اعتماد مقاربة تستهدف تحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضريبة، وهذا من خلال العمل على نشر الوعي لتحسيس كل مكلف بواجبه تجاه وطنه وما يقتضيه من تضحية مادية، ولتجسيد هذه المقاربة على الواقع الميداني يتوجب على إدارة الضرائب اتخاذ الاجراءات التالية :
- التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة بهدف إقناعهم بالالتزام الذاتي والطوعي للقوانين الضريبية، من خلال الأبواب المفتوحة على الإدارة الجبائية، عقد اللقاءات الدورية مع المنظمات والجمعيات المهنية لاطلاعهم بمختلف المستجدات والتعديلات ذات الطابع الجبائي .
- إدخال معايير جودة الاستقبال مع تكليف المهمات الرقابية الرامية لتحسين تدابير الاستقبال
- منح جداول زمنية للمكلفين بالضريبة تتلائم مع وضعيتهم المالية
- العمل على تسهيل إعادة جدولة ديونهم الضريبية
- منح تحفييزات في شكل تخفيضات على الأداءات التي تتم قبل مواعيدها

الفصل التطبيقي : دراسة حالات

- العمل على تسويق الضرائب، وهذا من خلال منح مكافئات للمكلفين بالضريبة الأكثر التزاما بصفة منتظمة في دفع الضرائب.
- ترشيد أوجه الإنفاق الجبائي بما يخدم الصالح العام ويحقق رضى المكلفين بالضريبة.
- العمل على كسب ثقة ورضى المكلفين بالضريبة من خلال تحقيق العدالة الجبائية بتحيين و تحسين التشريعات الجبائية .

خلاصة الفصل :

من خلال اجرائنا للدراسة التطبيقية بمركز الضرائب لولاية تلمسان تم استنتاج الدور و الأهمية الكبيرة للرقابة الجبائية في استرداد الكثير من المداخيل و الايرادات المتهرب منها من طرف المكلفين بالضريبة و منه زيادة التحصيل الضريبي .

و لاحظنا أن مركز الضرائب يسهر على احترام و تطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل ، و هذا باتباعه اجراءات عملية الرقابة بداية بارسال اشعار و يليه التحقق من المحاسبة من حيث الشكل و يختمها بالتحقق من المحاسبة في العمق إلى غاية التبليغ النهائي للمكلف .

خاتمة

خاتمة :

خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن الضرائب من أهم إيرادات الدولة وأداة فعالة لتحقيق أهدافها و تمويل نفقاتها .

و من أجل حماية هذا المورد اعتمدت الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية إذ تعتبر من أحسن الوسائل الردعية التي تلجأ إليها الإدارة لاسترجاع الحقوق و استرداد القيم المستحقة .

و انطلاقا من دراستنا لهذا الموضوع اتضح لنا الدور الكبير و الفعال الذي تساهم به الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي ، و بالتالي المحافظة على أموال الخزينة العمومية و هذا وفق قوانين و أسس متعارف عليها و معمول بها ، فهي تضمن للمكلف بالضريبة حقوقه (حق الرفض ، حق الطعن ، حق توكيل محامي ، حق تعيين مستشار جبائي ...إلخ) دون نسيان واجباته و التزاماته اتجاه الإدارة الجبائية و هذا ما يعرف بالعدالة الجبائية .

كما أنها تعد ضمانا لتحقيق العدالة الضريبية. من خلال مراقبة وتدقيق الأوعية الجبائية المصرح بها وتطبيق العقوبات عند الضرورة، بحيث تضمن الامتثال للتشريعات الضريبية وتعزز ثقة المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي. كما تساهم الرقابة الجبائية في توجيهها لضمان تقديم التصريحات الجبائية بشكل صحيح، وتساهم في تعزيز الثقافة الجبائية السليمة.

بالتالي فهي تتدخل على عدة مستويات في تفعيل التحصيل الضريبي نذكر أهمها:

- مراقبة و تدقيق الأوعية الجبائية و تصريحات المكلفين بالضريبة لضمان الامتثال للتشريعات الجبائية.
- تطبيق العقوبات في حال اكتشاف مخالفات أو تجاوزات ضريبية، مما يشجع على الامتثال للتشريعات الضريبية.
- التعاون مع الجهات المعنية (الجهات الأخرى) لضمان تنفيذ القوانين الجبائية بفعالية وتحقيق العدالة الضريبية.
- تعمل الرقابة الجبائية على تطوير أساليب وأدوات جديدة لتعزيز عمليات التحصيل الضريبي وتحسين كفاءتها.

إن ضمان فعالية و نزاهة النظام الجبائي يعتمد بشكل كبير، دون إهمال بقية الجوانب، على فعالية الرقابة الجبائية كعامل وقائي و ردعي لحماية المال العام و حق الدولة السيادي في فرض و تحصيل مختلف الاقتطاعات الجبائية التي تضمن تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

إختبار الفرضيات :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وبالاعتماد على الدراسة التطبيقية التي أجريناها يتضح لنا كيفية مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي ، وهذا من خلال كشف الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة وهذا ما يسمح بزيادة المداخل للخزينة العمومية ومنه نستنتج صحة الفرضية الأولى إذ أن الرقابة الجبائية تسمح بكشف حالات الغش أو التهرب الجبائي.

كما أن تقنيات وأساليب الرقابة لها دور في زيادة مصداقية التصريحات الجبائية و التقليل من احتمال حدوث أخطاء أو تجاوزات و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

إلا أن كل ذلك مرهون بمدى فعالية و نزاهة الرقابة الجبائية بما فيها التشريعات التي تحكمها و الطاقم الإداري (العنصر البشري) الذي ينفذها و الوسائل المادية و التقنية على وجه الخصوص الموضوعة تحت تصرفهم.

نتائج الدراسة :

من خلال ماتم عرضه في الدراسة و محاولة منا لإختبار صحة الفرضيات و الإجابة عن الإشكالية استخلصنا النتائج التالية :

- ✓ أهمية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرتي الغش و التهرب الضريبي.
- ✓ الإدارة الجبائية تعتبر الوسيط بين القوانين الجبائية و المكلفين بالضريبة .
- ✓ الرقابة الجبائية تكشف الوعاء الحقيقي للمكلفين بالضريبة الرقابة الجبائية تحتم على المكلفين بالضريبة بإحترام القوانين الجبائية وعدم المساس بمداخيل الدولة.
- ✓ الرقابة الجبائية تضمن الحقوق.

الإقتراحات :

هناك بعض الإقتراحات يمكن تقديمها هذا السياق لتفعيل دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي نذكر منها:

- ✓ تأهيل و تدريب المراقبين من أجل ضمان رقابة جيدة و تحقيق تنمية إضافية .
- ✓ استعمال النظام المعلوماتي في جميع مصالح الإدارة الجبائية .
- ✓ نشر الوعي الضريبي لدى الخاضعين بالضريبة و ذلك من خلال إجراء حملات تحسيسية و توعوية .

خاتمة

- ✓ على الإدارة الجبائية الإكثار من المراقبين الجبائين وهذا ما يسمح بزيادة عدد الحالات و منه زيادة في التحصيل الضريبي.
- ✓ على المراقبين أن يكون لهم حس المسؤولية نحو المهام الموجهة إليهم وإحترام القوانين والابتعاد عن الطرق الملتوية (الرشاوى ، المعارف ،...)
- ✓ على الإدارة الجبائية الإستعانة بالأساتذة و الطلاب الجامعيين (تستفيد الإدارة في تسريع وتيرة العمل وكذلك يستفيد الطلاب من العمل الميداني).
- ✓ على المشرعين فرض الرقابة الجبائية على جميع المؤسسات الاقتصادية دون استثناء (إجباري كل أربع سنوات) .

آفاق الدراسة :

رغم كل الجهد المبذول في إتمام و انجاح هذا البحث فإنه لا يخلو من النقائص ، و هذا راجع لعدم قدرتنا على تناول الموضوع بكل تفاصيله .

إلا أنه يمكن أن يكون مفيد و ممدد لمواضيع مقبلة نذكر منها :

- ✓ دراسة سلوك المكلف بالضريبة اتجاه الإدارة الجبائية .
 - ✓ دور كفاءة المحققين في نجاح الرقابة الجبائية .
- و في الأخير نرجوا من العلي القدير أن يوفقنا في بحثنا هذا و أن يزيد من معارفنا ، و نأمل أن يساعد من يأتون بعدنا في بحثهم و الإجابة عن تساؤلاتهم .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- ✓ آدم سميث ، ثروة الأمم ، المجلد الخامس ، الفصل الثاني ، الجزء الثاني (2-5) ، الفقرة 3 ص 825
- ✓ بن عمارة منصور ، اجراءات الرقابة المحاسبية و الجبائية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 .
- ✓ سمير الشاعر ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون - لبنان - ، 2011 .
- ✓ علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.
- ✓ فضيل كوسة ، منازعات التحصيل في ضوء إجتهدات مجلس الدولة ، دار هومة الجزائر ، 2011.

مقالات علمية :

- ✓ اسماعيل صاري ، تشخيص الرقابة الجبائية و سبل تفعيلها - مع الاشارة لمديرية الضرائب لولاية المدية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 01 ، أفريل 2014 .
- ✓ بلوضاح الجيلالي ، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال فترة (2007-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية ، العدد 12 ، 2012 .
- ✓ جمال الدين ، أثر النظام الجبائي الإلكتروني في الحفاظ على استقرار مردودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كورونا ، دراسة حالة نظام جبايتيك بمديرية كبريات المؤسسات ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد 7 ، العدد 2 جانفي .
- ✓ جنينة عمر و خذيري صبرينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي و تنمية الإيرادات الجبائية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 2 ، 2019 .
- ✓ حساني بن عودة ، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال ، العدد 2 ، 2019 .

قائمة المراجع

- ✓ خذيري صبرينة ، الرقابة الجبائية في الجزائر بين هدفي مكافحة التهرب الجبائي و تنمية الايرادات الجبائية دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2011-2018 ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 02 ، 2019 .
- ✓ سمان علي و رشام كهينة ، الرقابة الجبائية كألية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة - ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، العدد 2 ، 2021 .
- ✓ عباد سهام و سولم صلاح الدين ، تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2010-2020 ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 03 ، 2021 .
- ✓ عيسى سماعين ، ظاهرة الغش الضريبي في القانون الجبائي الجزائري (التشخيص و العلاج) ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 21 ، 2019 .
- ✓ مشقق الحسين و بشيش عبد المالك ، إشكالية التحصيل الضريبي في الجزائر بين فعالية الآليات و مخاطر التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة ، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ، العدد 2 ، 2023 .

المدخلات و الملتقيات :

- ✓ منى مقلاتي ، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي ، مداخلة في الملتقى الوطني / الدولي المرسوم ب " الرقابة الجبائية في- الجزائر - " ،المنعقد بجامعة قالمة ، يومي 28-29 أكتوبر 2015.
- ✓ ولهي بوعلام ، نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الأزمة المالية - حالة الجزائر ، الملتقى الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس- سطيف - ، 20-21 أكتوبر 2009 .

أطروحات دكتوراه :

- ✓ ثابتي خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص "دراسة حالة ولاية تلمسان " ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2012 .

قائمة المراجع

- ✓ قوشيش أمينة ، أثر الرقابة الجبائية على ممارسة المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من المؤسسات لدى المديرية الضرائب بولاية سطيف ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية و محاسبة ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة ، 2021-2022.
- ✓ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس و تحصيل الضرائب بالجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2014-2015.

المذكرات :

- ✓ أحمد بلحاج والأخرون ، التحصيل الضريبي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الإدارية ، المدرسة العليا للإدارة ، 2002.
- ✓ ايت بلقاسم ، اليات و اجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر و دورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة البويرة 2013-2014 .
- ✓ خداح عبدلي ، الغش و التهرب الضريبي ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة سعد دحلب - البليدة ، 2012 .
- ✓ سليمان عتير ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية - دراسة حالة مديرية الضرائب ولاية الوادي - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2011-2012.
- ✓ سهام لنصاري و نبيلة مسعودي ، أهمية تقويم و قياس الأداء الضريبي في دعم عملية التحصيل ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة العقيد أحمد دراية - أدرار ، 2020-2021.
- ✓ صديقي ربيحة و لعلاوي حمزة ، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة بمركز الضرائب CDI ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج - ، 2022-2023 .
- ✓ فادية مريمش و نصيرة برباج ، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية جيجل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل ، 2022-2023.
- ✓ قرموش ليندة ، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري ، مذكرة مكاملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2013-2014 .

قائمة المراجع

- ✓ لواج عبد الرحيم ، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في شعبة علوم التسيير تخصص ادارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل ، 2015-2016.
- ✓ لياس قلاب ذبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية - دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2010-2011 .

قوانين و مراسيم :

- ✓ قانون 97-15. المؤرخ في 03/05/2000. بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية ،المغرب ، الصادرة في 01/06/2000 .
- ✓ المادة :5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-228 المؤرخ في 13-07-1998 المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية ، الصادر في الجريدة الرسمية ، 1998 ، العدد 51 .
- ✓ المادة 52 الى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الاقليمي للمديريات الجهوية و الولائية للضرائب و تنظيمها ، المؤرخ في 12-07-1998، الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد79 ، بتاريخ 25-10-1998 .
- ✓ المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية
- ✓ المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية
- ✓ المادة 688 من قانون الإجراءات الجبائية
- ✓ المادة 151 من قانون الإجراءات الجبائية
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ بتاريخ 18-09-2006 ، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها ، الصادر في الجريدة الرسمية ، 2006 ، العدد 59 .

مواقع إلكترونية :

- منتديات ستار تايمز ، عملية تحديد الوعاء الضريبي ، بتاريخ 26/08/2019، سا14:30
<https://www.startimes.com/f.aspx?t=37761457>

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	شكر و تقدير
III	إهداء 1
IV	إهداء 2
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
(أ- هـ)	مقدمة
الفصل الأول : الرقابة الجبائية	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية
7	المطلب الأول : مفهوم ، أهداف ، مبادئ و أسباب إجراء الرقابة الجبائية
7	الفرع الأول : مفهوم الرقابة الجبائية
8	الفرع الثاني : أهداف الرقابة الجبائية
9	الفرع الثالث : أسباب إجراء الرقابة الجبائية و مبادئها
10	المطلب الثاني : الهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية
10	الفرع الأول : الأجهزة المختصة حاليا بالرقابة الجبائية
14	الفرع الثاني : الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية
17	المطلب الثالث : أشكال الرقابة الجبائية
17	الفرع الأول : الرقابة الشاملة
18	الفرع الثاني : أشكال الرقابة عند مقر المكلف (الرقابة المعمقة)
19	المطلب الرابع : دور الرقابة الجبائية في منع الغش و التهرب الضريبي
19	الفرع الأول : التهرب الضريبي
19	الفرع الثاني : الغش الضريبي

19	الفرع الثالث : الفرق بين التهرب الضريبي و الغش الضريبي
20	الفرع الرابع : أسباب الغش و التهرب الضريبي
23	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي
23	المطلب الأول : مفهوم التحصيل الضريبي
24	المطلب الثاني : الوعاء الضريبي
24	الفرع الأول : تعريف الوعاء الضريبي
25	الفرع الثاني : طرق تقدير الوعاء الضريبي
26	المطلب الثالث : طرق و اجراءات التحصيل الضريبي
26	الفرع الأول : طرق التحصيل الضريبي
27	الفرع الثاني : إجراءات التحصيل الضريبي الجبري
29	المطلب الرابع : دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي
29	الفرع الأول : مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي
30	الفرع الثاني : علاقة الادارة الضريبية بالخاصين للضريبة و نتائجها على التحصيل
31	المبحث الثالث : الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع
31	المطلب الأول : الدراسات الكيفية (دراسة حالة)
35	المطلب الثاني : الدراسات الكمية (استبائية)
37	المطلب الثالث : أوجه التشابه و الإختلاف و مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة
39	خلاصة الفصل الأول
الفصل التطبيقي : دراسة حالة في مركز الضرائب لولاية تلمسان	
41	تمهيد
42	المبحث الأول : تقديم مركز الضرائب - تلمسان -
42	المطلب الأول : نشأة و تعريف بمركز الضرائب لولاية تلمسان
42	الفرع الأول : نشأة مركز الضرائب
42	الفرع الثاني : تعريف مركز الضرائب
43	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تلمسان
47	المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب لولاية تلمسان

48	المبحث الثاني : الدراسات الميدانية
49	المطلب الأول : عرض الحالة الأولى
57	المطلب الثاني : عرض الحالة الثانية
64	المطلب الثالث : عرض الحالة الثالثة
73	المبحث الثالث : الملاحظات و الإستنتاجات لدراسة الحالات الميدانية و أهم التوصيات
73	المطلب الأول : كيفية إختيار الحالات من طرف مركز الضرائب
74	المطلب الثاني : أهم الملاحظات في الدراسات الميدانية
75	المطلب الثالث : التوصيات و الإستنتاجات
77	خلاصة الفصل الثاني
80	الخاتمة
84	المصادر و المراجع
90	الفهرس